

الإنجيليون المحافظون يسيطرون على الكثير من مفاصل الحكم في إسرائيل!

صفحة (٥) من ٤

الدعاية في الحملات الانتخابية الأربع السابقة تدل على تراجع اهتمام الإسرائيليين بالسلام

صفحة (٦) من ٤

الاسرائيليون المنتهدون

الثلاثاء ٢٠١٥/٢/٢٤ الموافق ٥ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٢ السنة الثالثة عشرة

الاسرائيليون المنتهدون

ملحق نصف شهري يصدر عن

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تبدو الحلبة السياسية الإسرائيلية، هذه الأيام، في حالة تأهب استعداداً لنشر تقرير مراقب الدولة، القاضي المتقاعد يوسف شايبرا، حول الإفخاق الذي حدث خلال ولاية حكومتي بنيامين نتنياهو، منذ العام ٢٠٠٩ وحتى اليوم، وادى إلى ارتفاع أسعار السكن. ويتوقع نشر هذا التقرير في نهاية الأسبوع الحالي أو مطلع الأسبوع المقبل. وسيكون هذا ثاني تقرير يصدره المراقب، عشية الانتخابات للكنيست المقبل بعدد تقرير «مصروفات منازل رئيس الحكومة» الذي اتهم نتنياهو وزوجته بصرف مبالغ وتبذير أموال الجمهور والاشتباه بوجود مخالفات جنائية (طالع تقريراً آخر عنه ص ٧).

وفيما يتعلق بتقرير السكن، ذكرت وسائل إعلام أن المخزن الحكومي الإسرائيلي نشر، أمس، تقريراً تبين منه أن أسعار الشقق استمرت في الارتفاع بنسبة ٥% في العام ٢٠١٤ الماضي أيضاً. ورغم أن أسعار الشقق ارتفعت في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة (١٠٪)، إلا أن هذه الأسعار ارتفعت بشكل كبير في عدد من المدن الكبرى.

واستند المخزن الحكومي في تقريره إلى مقارنة بين أسعار الشقق المؤلفة من أربع غرف في المدن المختلفة، كون هذا النوع من الشقق يضمن قياس التغيرات في الأسعار، وبأدق صورة، ومن دون أن تؤثر عليها تقارير غير دقيقة وفروق في مستوى البناء، ودقق المخمن في أسعار ٤٠٠٠ شقة في ١٦ مدينة في إسرائيل.

وأظهر تقرير المخمن أنه خلال الربع الأخير من العام الماضي ارتفعت أسعار الشقق في مدن ريشون لتسيون وנתانيا وأسدود والقدس

بعد التقرير حول مصروفات منازل نتنياهو

الحلبة السياسية الإسرائيلية في حالة تأهب استعداداً لنشر تقرير مراقب الدولة حول أزمة السكن

وأشكلون وموديعين بنسب تتراوح ما بين ٦% إلى ٨٪، وأن المدينة الوحيدة التي لم ترتفع فيها أسعار الشقق، قياساً بالربع الرابع من العام ٢٠١٣، كانت تل أبيب التي حافظت على استقرار الأسعار.

وأضاف التقرير أنه في الربع الثالث من العام الماضي تم تسجيل ارتفاع معتدل في أسعار الشقق في مدن بئر السبع وهرتسليا وحيفا وريشون لتسيون، وتراوح ما بين ٣٪ إلى ٥٪، بينما انخفضت أسعار الشقق في القدس بنسبة ٣٪ وفي بيتاح تيكفا بنسبة ١٪.

وسجلت تل أبيب أعلى أسعار للشقق، فقد بلغ متوسط الأسعار لشقة مؤلفة من أربعة غرف ٢٧٣ مليون شيكل، وفي هرتسليا مليوني شيكل، وقال لبيد إنه "كانت هناك أمور كثيرة عالقة بسبب نتنياهو، وفي الأسعار لشقة من أربعة غرف ٨٩٧ ألف شيكل، كذلك فإن أسعار مثل هذه الشقق في إيلات وأشكلون كانت أقل من مليون شيكل.

وتطرق رئيس حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبيل، يثاير لبيد، الذي أشغل منصب وزير المالية في حكومة نتنياهو الحالية، إلى أزمة السكن واتهم نتنياهو باتخاذ قرارات غير موضوعية في هذا الموضوع. وقال لبيد إنه "كانت هناك أمور كثيرة عالقة بسبب نتنياهو، وفي إحدى المرات أردنا إحضار ١٥ ألف عامل أجنبي من الصين للعمل في فرعي الزراعة والبناء، لكن حكومة الصين اشترطت ذلك بالا يعملوا وراء الخط الأخضر" أي في المستوطنات. وأضاف أن "نتنياهو أوقف ذلك لأنه تخوف من انتقادات ضد في اللجنة المركزية لحزب الليكود. وقد نسي أن مشكلة السكن موجودة بمعظمها في وسط البلاد وليس وراء

مقابلة خاصة مع الباحث والمحاضر في جامعة بن غوريون

البروفسور ليف غرينبرغ لـ «المنتهد»: الصراع العلماني - الحريدي هو الأكبر في إسرائيل وليس السجال حول الاحتمال

الكنيست، وبذلك سد الطريق أمام حزب العمل للوصول إلى الحكم. وتكرر الأمر نفسه في انتخابات العام ١٩٩٢ عندما حصل حزب العمل، بزعامة إسحق رابين، سوية مع حزب ميرتس والجهة والحزب العربي الديمقراطي على أغلبية بين أعضاء الكنيست وسدوا الطريق أمام حزب الليكود لتشكيل الحكومة. لكن هذا الوضع لم يعد قائماً منذ ذلك الحين، لأن الكتلة اليسارية لا يمكنها أن تكون موجودة وحدها من دون التعاون مع أحزاب مثل الجبهة أو أحزاب عربية أخرى. وعملياً، بدون التعاون مع الأحزاب التي تمثل العرب ليست هناك أية إمكانية لوجود كتلة يسارية. السبب هو أن اليمين يرفض بالمطلق إمكانية تشكيل حكومة حتى لو كانت مدعومة من أعضاء الكنيست العرب من خارج الائتلاف. وفي حينه دعمت الجبهة والحزب العربي الديمقراطي حكومة رابين من خارج الائتلاف، لكنهما كانتا جزءاً من الكتلة. والآن، في الانتخابات الحالية للكنيست، فإنه إذا لم يتم الأخذ بالحسبان القوة المتوقعة للقائمة العربية المشتركة، فإنه من الواضح أن تتزايد قوة الأحزاب العربية، وبإمكان هذه الأحزاب التي توحدت ضمن القائمة المشتركة أن تصبح إحدى القوائم الكبرى في الكنيست.

(*) ترسخ لدى جميع الأحزاب الصهيونية تقريباً مفهوم يقول إنه لا يمكن الاعتماد على الأحزاب العربية لدى التصويت على انسحاب من أراض محتلة.

غرينبرغ: «بعض الأحزاب لا تقول ذلك صراحة، لكن جميعها تقول إن تصويتنا كهذا يجب أن يعتمد على أغلبية يهودية. وهذا كان الادعاء ضد رابين، بأنه أبدى استعداداً بالتنازل عن مناطق بالاعتماد على أغلبية ليست يهودية، وينبغي أن يكون واضحاً في هذا السياق، أن الأحزاب التي تؤيد أرض إسرائيل الكاملة لا تشكل أغلبية بين أعضاء الكنيست، فإذا أخذنا

دعوة عامة

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يتشرف بدعوتكم لحضور ندوة مفتوحة عن

«الاستيطان الإسرائيلي وآثاره الجغرافية والاقتصادية»

يشارك فيها كل من:

د. أحمد الأطرش، باحث متخصص في التخطيط المكاني ويتحدث عن

«جغرافيا الاستيطان وأثره على الولاية الجغرافية الفلسطينية»

د. عاص أطرش، باحث متخصص في الإقتصاد ويتحدث عن
«آثار الاستيطان الكارثية على الإقتصاد الفلسطيني»

يدير الندوة: الكاتب أكرم مسلم، مدير وحدة النشر في مركز «مدار»

وذلك يوم الإثنين الموافق ٢٠١٥/٠٣/٢٠، في تمام الساعة الواحدة ظهراً في مقر مركز "مدار" رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

الخط الأخضر".

والجدير بالذكر أن تقارير عديدة نشرت في إسرائيل، خلال السنوات الماضية، واتهمت نتنياهو بأنه يفتعل أزمة بناء شقق سكنية داخل الخط الأخضر من أجل تشجيع الإسرائيليين على الانتقال للسكن في المستوطنات. ولا توجد في المستوطنات أزمة سكن وأعمال البناء فيها دائمة ومتواصلة، كما أن أسعار البيوت هناك أرخص.

من جانبه، هاجم الوزير السابق ورئيس حزب "كولانو" (كلنا) الجديد، موشيه كلون، لبيد واتهمه بأنه المسؤول الأساس عن ارتفاع أسعار الشقق في العامين الأخيرين. وقال كلون إن "لبيد حصل على كل شيء: ١٩ عضو كنيست، ووزارة المالية، ورئاسة المجلس الوزاري المصغر لشؤون السكن، وكل هذه الأمور كانت بين يديه لكنه لم يقدم أي شيء".

وأضاف كلون أن "نتنياهو أخطأ عندما أعطى سياسياً يفتقر إلى الخبرة (أي لبيد) مسؤولية الاعتناء بأزمة وطنية. وكان هذا بمثابة رهان خطير ندفع جميعاً ثمنه. وأسعار السكن ارتفعت خلال ولايته بنسبة ١٧٪، أي غرامة بمبلغ ١٦٠ ألف شيكل بتعيين أن يذهبها أي زوجين شابين. ولبيد زود صفر حلول فقط عناوين في الصحف".

وتابع كلون أنه "يحظر على لبيد العودة إلى وزارة المالية. ولا يمكن منح فرصة ثانية والمراهنة مرة أخرى على خطط وهمية. وأدعو إلى الموافقة على توصيات تقرير المراقب وتطبيقها. والإنجاز المطلوب هو إغراق السوق وزيادة العرض".

الأحزاب التي تؤيد أرض إسرائيل الكاملة، وهي "البيت اليهودي" والليكود و"يسرائيل بيتينو" بقيادة أفيغدور ليبرمان، فإنها ممثلة اليوم بـ٤٣ عضو كنيست، وفي جميع الأحوال لا يتعدى عددهم ٤٠ إلى ٤٥ عضو كنيست. لكن جميع الأحزاب الأخرى ليست قادرة على تشكيل ائتلاف يصنع السلام. وهذه هي المشكلة. أي أن الأحزاب التي تعرف بأنها يسار أو يسار وسط ليست قادرة على العمل سوية.

(*) لماذا؟

غرينبرغ: «لأن أكبر الصراعات الداخلية في السياسة الإسرائيلية، ليس بين اليسار واليمين، وإنما بين العلمانيين والحريديم. وإذا نظرت حتى إلى حكومة إيهود باراك، التي تشكلت في العام ١٩٩٩، سترى أن حزب ميرتس انسحب من الحكومة، ليس على خلفية المفاوضات مع الفلسطينيين، وإنما بسبب وجود حزب شاس الحريدي في الحكومة. وهذا الصراع بين العلمانيين والحريديم، الذين تمثلهم اليوم أحزاب "يش عتيد" وميرتس من جهة وشاس ويهدوت هتورا" من الجهة الأخرى، هو الصراع الأهم الدائر داخل المجتمع الإسرائيلي وتأثيره أكبر من المطالبة بإنهاء الاحتلال والانسحاب من المناطق المحتلة».

(*) هل هذا يعني أن الصراع العلماني - الحريدي محاككتي اليسار واليمين؟

غرينبرغ: «نعم، فأحزاب الوسط منقسمة على نفسها، وتوجد اليوم كتلة كبيرة جدا من الأحزاب التي تبدي استعدادا للانضمام إلى حكومة ليكود أو عمل. والمشكلة هي أن هذه الأحزاب مجتمعة ليست قادرة على السير معا لتشكيل حكومة لوحدها وبدون اليمين. واتحدث هنا عن أحزاب "يش عتيد" وشاس ويهدوت هتورا" والحزب الجديد برئاسة موشيه كلون. وجميع هذه الأحزاب مستعدة للانضمام إلى حكومة يشكلها حزب العمل أو حزب الليكود. والسبب هو أن السجال بين العلمانيين والمتدينين لا يتعلق بالتعامل مع الآخر، غير اليهودي، وإنما هذا الصراع يدور داخل المجتمع الإسرائيلي ومن يسيطر عليه».

(*) وأنت كتبت في أحد المقالات أن اغتيال رابين قضى على كتلتي اليسار واليمين.

غرينبرغ: «نعم، لأن كتلة اليسار لا يمكن أن تكون موجودة بدون العرب. والادعاءات التي قيلت في حينه من أجل نزع الشرعية عن رابين أنه يخدم مصالح العرب أو ياسر عرفات. هذا كان ادعاء اليمين طوال الوقت. وكانوا ينشرون صور رابين مع الكوفية كأنه عرفات، والمشكلة هي أن حملة نزع الشرعية هذه حققت نجاحا. وبعد ذلك لم يعد أحد يجرؤ على أن يفعل ما فعله رابين في العام ١٩٩٢، أي الاعتماد على تحالف اليسار والعرب».

(*) تعلم طبعاً أن الأحزاب العربية لا تفكر الآن، ولم تفكر في الماضي أيضاً، بالانضمام إلى الائتلاف الحكومي؟

غرينبرغ: «طبعاً هذا أمر واضح. واعتقد أن واجب الأحزاب العربية هو أن تعمل من أجل تحصيل حقوق الجمهور الذي ينتخبها. وفي هذه الفترة القصيرة، بين ١٩٩٢ و١٩٩٥، عندما كانت الأحزاب العربية جزءاً من الكتلة، ومنحها رابين مكاناً، جرت مفاوضات بين الحكومة والأحزاب العربية حول حقوق الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل وجرى تحسين وضعهم ومنح أحزابهم مكاناً داخل النقاش السياسي في إسرائيل. وقد شكلت الأحزاب العربية حينذاك "شبكة أمان" لحكومة رابين وحصلت على مقابل. وأمل أن تكرر ذلك الآن، لكنني أخشى من أن "المعسكر الصهيوني" لا يملك الجرأة لإقامة تحالف كالذي صنعه رابين في العام ١٩٩٢. فقد حققت الأحزاب العربية في حينه إنجازات، أهمها مخصصات التامين الوطني وكذلك تم رصد ميزانيات للتعليم وتحسين أوضاع تشغيل العرب وتوسيع مناطق نفوذ بلدات عربية، وهذه أمور هامة وليست هامشية. وثمة أهمية كبيرة لمجرد الحقيقة، في حينه، أن العرب شرعيون في المفاوضات الائتلافية. ومنذ ذلك الحين لم يدعهم أحد لمفاوضات ائتلافية على تشكيل الحكومة. وهذا يعني أنه يتم شطبهم لكونهم يمثلون الجمهور العربي. وبهذا الشكل لا يوجد احتمال، برأيي، لصنع سلام مع الفلسطينيين».

كلمة في البداية

انتخابات إسرائيلية يُهمّش فيها الشأن السياسي أكثر فأكثر!

بقلم: أنطوان شلحت

شكلت مراسم التسليم والتسلم لقيادة الجيش الإسرائيلي بين رئيس هيئة الأركان العامة المنتهية ولايته، الجنرال بيني غانتس، وخلفه الجنرال غادي آيزنكوت، التي أقيمت مؤخراً، فرصة أخرى لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وأقطاب "الليكود" واليمين كي يركزوا على الشأن الأمني في الحملة الانتخابية الحالية في مقابل تركيز "معسكر الوسط- اليسار" أكثر على الشأن الاجتماعي - الاقتصادي.

ولعل ما يحدث نتيجة لذلك أن الشأن السياسي، وفي صلبه الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني الذي كان في الماضي يشغل بهذا القدر أو ذلك مكاناً رئيسياً في المعركة الانتخابية، ينحى إلى هامش هذه الانتخابات أكثر فأكثر.

وتشف هذه التنحية أكثر شيء عن واقع وجود إجماع إسرائيلي واسع على أن احتمالات التوصل في الوقت الحالي إلى تسوية دائمة تضع حدا للصراع منخفضة للغاية، وبالتالي فإن أقصى ما تحتاج إسرائيل إليه يتمثل في "عملية سلام" لا تفضي بالضرورة إلى سلام يلبي أدنى المطالب الفلسطينية (طالع تقريراً رلى ص ٦ حول تضالؤ قيمة السلام في صفوف الرأي العام الإسرائيلي خلال الأعوام القليلة الفائتة وانعكاس ذلك على أداء الأحزاب).

وفي سياق متصل جرى التنويه ضمن ورقة "تقدير موقف" صادرة حديثاً عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، إلى أن عدم إجراء مفاوضات (القصд مجرد إجراء مفاوضات) للتوصل إلى تسوية دائمة يزعزع شرعية النشاطات السياسية والعسكرية التي تقوم بها إسرائيل في المنظومة الدولية في مجالات عديدة: دبلوماسية، وقانونياً، واقتصادياً، وما إلى ذلك، فضلا عن هذا فإن العلاقات المتداعية إلى حد القطيعة على صعيد المحادثات السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يجري استغلالها من جانب جهات سياسية ومنظمات غير حكومية في أرجاء العالم لشنّ حملة تهدف إلى تشويه سمعة إسرائيل. وفي ظل هذه الحملة تصوّر إسرائيل من طرف هذه الهيئات على "أنها دولة عدوانية وغير إنسانية، تعمل بطريقة غير متناسبة ضد شعب أضعف منها ومن دون تمجيز".

وتؤكد الورقة على أنه على الرغم من أنه لم يسجّل حتى الآن نجاح عملي كبير لهذه الحملة، فإنها تخطوي على تأثير متراكم يؤدي إلى تآكل التعاطف مع مواقف إسرائيل لدى أصدقائها. وفي قراءتها تجلّى عدم ارتياح أنصار إسرائيل في المجتمع الدولي إزاء السياسة الإسرائيلية، من بين عدة أمور، عبر الاعتراف، وإن كان غير العلزم، الصادر من طرف برلمانات أوروبية بدولة فلسطينية حتى في ظل غياب مفاوضات. ويضاف إلى ذلك قيام ثماني دول أعضاء في مجلس الأمن الدولي- أي أقل بصوت واحد فقط من العتبة المطلوبة لإجراء نقاش- بتأييد مشاريع قرار فلسطينية طرحها الأردن على جدول أعمال هذا المجلس في كانون الأول ٢٠١٤. وقد دعا مشرعان منها إلى فرض اتفاق على إسرائيل في غضون عام واحد، وإلى إجبارها على سحب قواتها من الضفة الغربية في غضون ثلاثة أعوام.

من ناحية أخرى، لكن مكملة، كانت مراسم التسليم لقيادة هيئة أركان الجيش الإسرائيلي مناسبة لتقضي "جدول الأعمال الأمني" المائل أمام رئيس هيئة الأركان الجديد.

وبحسب تحليلات خبراء الشؤون الأمنية وبأحشي "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب الذي عقد مؤخراً مؤتمره السنوي وعرض فيه تقييماً إستراتيجياً لإسرائيل يرصد حصيلة العام ٢٠١٤، ويستشرف السيناريوهات المتوقعة خلال العام ٢٠١٥، من المنتظر أن تتصدّر جدول الأعمال المذكور ثلاثة "تهديدات أمنية" هي:

أولاً، احتمال انفجار الأوضاع من جديد في قطاع غزة وربما في الصيف القريب. ويشار في هذا الشأن إلى أنه في قيادة الجيش الإسرائيلي يدرسون أنه إذا لم تتم إعادة أعمار غزة بتسارع كبير يجب أن يكون هناك استعداد لحرب جديدة. كما يشار إلى أن أحد أسباب احتمال الانفجار يعود إلى أن عمّة وزراء يستقلون عملية "الجرف الصامد" العسكرية التي قام الجيش الإسرائيلي بشنها في القطاع الصيف الفائت خلال حملة الانتخابات الحالية كوسيلة من أجل التهديد باستعمال القوة لجرف مزيد من الأصوات.

ثانياً، تهديد يأتي من الضفة الغربية، ففي نهاية شباط الجاري من المتوقع أن تعقد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة "فتح" اجتماعاً يعرض فيه رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، خياراته بدءاً بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل عن طريق نقل الصلاحيات المدنية في المدن الفلسطينية إلى إسرائيل وانتهاء باستقالته. وتجمع التحليلات الإسرائيلية على أن ما أدى إلى ترزعزع السلطة هو وقف الأموال، سواء أموال المساعدات الأميركية أو أموال الضرائب التي تجيبها إسرائيل، وعلى أنه إذا لم يكن هناك طعام في تلاجات المدن الفلسطينية فإن الأرض سوف تشتعل، ويجب الاستعداد لمثل هذه المواجهه.

ثالثاً، التهديد القادم من منطقة الحدود الشمالية مع سورية ولبنان، ووفقاً للتحليلات الإسرائيلية فإن المواجهات في سورية تغير وجهتها كل لحظة، وفي المقابل حسن الإيرانيون بصورة جوهرية قدرة القتال لدى "حزب الله" في لبنان (طالع تقريراً أوسع على ص ٣). بيد أنه في خضم هذا كله يبدو رؤية أن تركيز «الليكود» ورئيسه واليمين الإسرائيلي عامة على الشأن الأمني يتسبب بارتفاع منسوب الحيل الإعلامية التي يتم تداولها لحاجات انتخابية محضة.

ومهما تكن هذه الحيل، يمكن أن نلقت إلى إحداها، تلك المتعلقة بالحدود الشمالية، ومؤامرا محاولة إثارة انطباع عام بأن الحديث يدور حول فتح جبهة جديدة ضد إسرائيل في الجولان السوري "حيث يوجد أكثر من ألفي مقاتل لحزب الله يخضعون عملياً لقيادة إيرانية" كما أكد رئيس الحكومة نفسه.

إلى شك- كما قيل ويقال في أكثر من مقام- في أن نتنياهو يتطلع إلى أن يشعر المواطنين الإسرائيليون بالخوف الشديد قبل أن يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع في ١٧ آذار المقبل.

«القائمة المشتركة» للأحزاب الناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل: الواقع والتحديات والاحتمالات

*** تخلق القائمة المشتركة واقعا في الساحة السياسية الإسرائيلية لم يتوقعه المبادرون إلى رفع نسبة الحسم * حصول القائمة المشتركة على ١٤ أو ١٥ مقعدا من شأنه أن يغير موازين قوى في التوازنات الهشة * كتلة كبيرة بهذا الحجم ستخلق حالة إرباك لدى توزيع رئاسات اللجان البرلمانية المهمة * رفع نسبة الحسم قد يقلب السحر على الساحر * زيادة نسبة تصويت العرب قد تؤدي إلى سقوط قائمة اليمين المتطرف أو أكثر***

تحليل من أجروا الاستطلاعات فإن هذه النسبة تصل إلى ٢٩% بعد تفسير أجوبة المستطلعين على أسئلة أخرى في الاستطلاع.

فرص واحتمالات

إن حصول «القائمة المشتركة» على ١٣ مقعدا مثلا، رغم أن الطموح هو ١٥ مقعدا وهو ليس عددا مستحيلا لو تساوت نسبة التصويت، وهذه ليست مجرد زيادة بضعة مقاعد ف ١٥ مقعدا هي من أصل ١٢٠ مقعدا، وأمام ضعف الأغلبية التي توقعها استطلاعات الرأي لليمين المتشدد مع الحريديم وقائمة كلنا، فإن هذه الكتلة ستكون لاعبا مركزيا، ومركزا أكبر للمعارضة البرلمانية، ولاحقا مركزا لمن يقرر الخروج من الائتلاف الحاكم مهددا ثبات الحكومة.

أكثر من هذا فقائمة غير مسبوقه بهذا الحجم، ككتلة برلمانية واحدة، وخاصة إذا حصلت على المرتبة الثالثة من بين سائر الكتل، ستخلق حالة إرباك غير مسبوقه في تاريخ الكنيست، لأن كتلة كهذه، حتى وإن كانت في المعارضة، وهي كذلك، سيكون من حقها رئاسة إحدى اللجان البرلمانية المركزية، من تلك التي تحصل على رئاستها المعارضة البرلمانية، عوضا عن أن تمثيلها في اللجان سيكون أكبر، فاللجان هي عصب العمل البرلماني.

وللتوضيح نذكر أن في الكنيست ٩ لجان مركزية من بين مهامها إقرار قوانين بعد إجراء أبحاث فيها وعرضها على الهيئة العامة للتصويت عليها نهائيا، ولجنة هامة أخرى هي لجنة المراقبة، وإثنان أو ثلاث من هذه اللجان تكون برئاسة المعارضة، كما أن هناك لجنتين أخريين مهمتين بدرجة أقل ومن صلاحيتها أيضا سن قوانين، إضافة إلى لجان بدرجة أقل لا تتالع قوانين، ما يعني أنه بموجب التقليد القائم فإن للقائمة المشتركة يجب أن تكون رئاسة واحدة من اللجان التسع الأولى، إذا لم يتم التحاليل على هذه المعايير بعد الانتخابات، يتأمر بين الائتلاف وباقي أحزاب المعارضة.

والمشكلة التي سننشأ في وجه الائتلاف وباقي الأحزاب الصهيونية المعارضة، هو أنه في قسم من هذه اللجان عامل أممي، أو تعامل مع جوانب أممية، أو أنها تشرف على وزارات ذات مييزات ضخمة، ما يمنح الحزب الذي في رئاسة اللجنة مكانة خاصة، وهذا أحد الجوانب التي ستباعها بعد الانتخابات، ولكن شرط أن تجتاز القائمة المشتركة حاجز ١٣ مقعدا، وهذا هو السؤال الأكبر.

هل حقا «القائمة المشتركة» قادرة على تحقيق هذا الانجاز، الذي ستخج به الساحة السياسية برمتها، بمعنى حصولها على ١٤ و١٥ مقعدا؟ إن الجواب بقدر كبير هو بين أيدي قيادات «القائمة المشتركة»، وكيفية أدائها في الأيام المقبلة لإقناع الشارع واستنهاضه، وأيضا في يوم الانتخابات، فحتى الآن، هناك مؤشر إيجابي ظهر في استطلاعات الأحزاب الداخلية، وأيضا في استطلاع صحيفة «هارتس» الذي تخصص في شكل تصويت العرب، ونشر يوم الجمعة ٢٠ شباط الجاري، إذ أظهر أن من حسمو أمرهم وقرروا المشاركة في الانتخابات قرابة ٦٣%، مقابل ٥٦% في الانتخابات السابقة، وحسب التجربة، فإن هذه النسبة سترتفع أكثر لاحقا، وتقلص الفجوة بين نسبتي تصويت العرب واليهود، سيعزز تمثيل «القائمة المشتركة». لكن من جهة أخرى، سيشكل «خطرا» على قائمة «يأحد» المتطرفة، برئاسة القيادي السابق في حركة «شاس» إيلي يشاي، مع الإرهابي باروخ مارزل، كما من السابق لأوانه الحديث عن مصير حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيفدور لبيerman.

حتى الآن، وإذا ما اعتمدنا ما أورده استطلاع صحيفة «هارتس»، فإن حصة الأحزاب الصهيونية، أقل من ١٨% من الأصوات، مقابل أكثر من ٦٧% من الأصوات للقائمة المشتركة، بينما ما يزال ١٤% لم يحسموا أمرهم بعد، وحسب التجربة فإن الغالبية الساحقة ستنتج إلى القائمة المشتركة، ما يعني أن تحقيق الهدف من ١٣ إلى ١٥ مقعدا يحتاج إلى جهد فوق العادة، أوله رفع نسبة التصويت، بحساب أن كل صوت يجمع عن المشاركة في الانتخابات هو صوت شبه مؤكد للقائمة المشتركة في هذه الانتخابات، لأن أصوات الأكراب الصهيونية في غابيتها الساحقة تأتي من خلال مقاولي أصوات، أو بناء على نهج تصويت قائم على فئوية ما.

أما التحدي الثاني، فهو محاصرة الأحزاب الصهيونية، حتى في معارقلها، من خلال الإحراج السياسي، وإحراج «وكلاء» هذه الأحزاب، وهذا يتطلب رفعا لسقف الخطاب السياسي، لا أن ينحصر في القضايا اليومية الحياتية، بل تسييس هذه القضايا، وربطها بالقضية الأساس، قضية الشعب الفلسطيني الأولى.

لا شك في أن هذه الانتخابات غريبة، مقارنة مع العديد من الانتخابات السابقة، فرفع نسبة الحسم من ٢% إلى ٢٥%، لم يعد تهديدا لتمثيل الفلسطينيين في الكنيست، بل تحول إلى مسألة قد تحدد مصير حزب معسكر اليمين المتشدد، بمعنى في حال عدم اجتياز قائمة «يأحد» التي تضم الإرهابي مارزل، فإن سقوطها سيكون بعشرات آلاف الأصوات، ما سينعكس على شكل توزيع المقاعد، وهناك رهان آخر أمام حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيفدور لبيerman، فإذا ما تكشفت أوراق جديدة في قضية الفساد الضخمة التي يتورط بها الحزب وشخصيات كثيرة منه، فإن الحزب قد ينهار أكثر، ويبدأ بمصارعة نسبة الحسم، بعبارة أخرى سينقلب السحر على الساحر.



الأحزاب العربية تنجح في تشكيل «القائمة المشتركة»

أخرى تتعلق بالعرب، مثل من هم جيل العمل، فأخر تقرير صادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية يقول إن نسبة العرب ممن هم دون سن ١٨ عاما في إسرائيل هي ١٨% من أصل نسبة ٢٠% من السكان التي تشمل القدس والجلولان، وهذا يعزز الاستنتاج أن النسبة ١٥%، وحتى أنه بعد احتساب الهجرة التي هي أكبر بين اليهود فإن النسبة تقفز بأعشار طفيفة.

هذا يعني أن عدد المصوتين العرب في الانتخابات المقبلة هو ما بين ٨٦٠ ألفا إلى ٨٨٢ ألف نسمة، ونسبة الهجرة أو التواجد الدائم من بينهم، مثل طلاب وغيرهم، في حدود ٦٠% مقابل ١١% إلى ١٢% بين اليهود.

وفي حال تساوت نسبة التصويت بين اليهود والعرب، لكان تأثير العرب يزيد عن ١٨ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا في الكنيست، ولكن هذا لا يتحقق بفعل الفجوة في نسب التصويت، ومن الواضح أن المستفيد من تراجع نسبة تصويتي باقي الأحزاب الصهيونية.

ففي الانتخابات السابقة، كان فارق نسبة التصويت بين العرب واليهود ١٣ نقطة، كما ذكر هنا سابقا، وسأهم هذا الفارق بخسارة ٤ مقاعد للكتل الثلاث، وفق تجربة أجريتها مؤخرا، وعرضت في ندوة في مركز «مدار» في رام الله، أعادت احتساب الأصوات من جديد، على أساس نسبة تصويت مساوية بين العرب واليهود، أخذة بعين الاعتبار توزيع الأصوات الذي كان قائما، بما فيه «حصة» الأحزاب الصهيونية، واتفاقيات فائض الأصوات بين مختلف الأحزاب، وكانت هذه المقاعد الأربعة ستعقد رسم الخارطة البرلمانية، إذ كان معسكر اليمين المتطرف مع الحريديم سيخسر الأغلبية المطلقة التي حصل عليها في الانتخابات السابقة، بفقدان كتلتي الليكود و«البيت اليهودي» مقعدا لكل منهما.

والمقعدان الأخران سيكونان على حساب حزبي «العمل» و«يوجد مستقبل»، وهذا لا يعني أن القوائم كانت ستأخذ من هذه القائمة أو تلك، وإنما نتائجها العالية ستحتتم إعادة توزيع المقاعد من جديد، ونكر أن المتضرر الأول، هو معسكر اليمين المتشدد مع كتل «الحريديم» الذي ارتكز في جولتي الانتخابات سابقتين على أغلبية هشة.

وهذا ما يعنيه مهندسون السياسة الإسرائيلية، وبالإساس قوى اليمين المتشدد، وهو على يقين من أن مشاركة العرب في الانتخابات تساهم في حصار قوتهم، لأن الغالبية المطلقة في الشارع اليهودي تصب لصالح أحزاب اليمين المتشدد والحريديم، التي حصلت في الانتخابات السابقة على ٥٦% من أصوات اليهود، إذا اعتبرنا أن أحزاب «العمل» و«يوجد مستقبل» و«الحركة» و«كديما» هي أحزاب «وسط»، ومعها حزب «ميرتس» اليساري الصهيوني.

والسوابي الأكبر لإحجام العرب عن التصويت هو اللامبالاة، وكان الأمر لا يخضهم مباشرة، ودلالة على ذلك هو الارتفاع الحاد في نسبة العرب الذين يدلون بأصواتهم في انتخابات المجالس البلدية والقروية (انتخابات السلطات المحلية)، إذ تتراوح النسبة ما بين ٧٣% في أكبر مدينة عربية، الناصرة، إلى ما بين ٨٥% و٩٥% في البلدات والقرى الصغيرة، وهذا لكون تلك المجالس يتعلق عملها بتفاصيل الحياة اليومية للمواطن، عدا الارتباط المباشر بين جمهور الناخبين وكثرة المرشحين من مرشحي رئاسة وعضوية مجالس.

ثم يلي ذلك أجواء الإحباط، ونفسية أن «هذا لم يعد مجديا»، و«ماذا فعل لنا أعضاء الكنيست العرب»، وهذه رسالة بثتها أساسا وجوه المؤسسة الحاكمة منذ سنوات عديدة، من بينهم وزراء وأعضاء كنيست ضالعون في المؤسسة، من باب التحريض على الأحزاب الممثلة للعرب ونوابهم، بما يمثلونه من مواقف وبرامج سياسية، رغم أنه لو كانت هناك نية لدى المؤسسة لإصلاح الأوضاع في المجتمع العربي، لفعلت دون حاجة «لضغط» من النواب العرب.

وفي المرتبة الثالثة تأتي المقاطعة السياسية، وحسب استطلاعات رأي أجرتها معاهد لصالح أحزاب تخوض الانتخابات، فقد صرح حوالي ٢% من المستطلعين أنهم مقاطعون للانتخابات على خلفية سياسية وفكرية، ولكن في

الحزب الشيوعي في العام ١٩٧٧، الممثل في الكنيست منذ العام ١٩٤٩ وحتى اليوم، وحصلت القائمة على أكثر من ١١٣ ألف صوت، نحو ١١٠ ألف صوت منها من العرب، وأكثر من ٣ آلاف صوت من الشارع اليهودي.

«التجمع الوطني الديمقراطي»، الذي تأسس في العام ١٩٩٥، من ثلاثة أطر على الساحة العربية، جناح من حركة أبناء البلد، وقسم من الحركة التقدمية السابقة، وحركة «ميثاق المساواة» السابقة، وحصل في الانتخابات الأخيرة على ٩٧ ألف صوت، وحقق ٣ مقاعد.

وفي الانتخابات الأولى التي تلت يوم الأرض العام ١٩٧٦، أن نسبة الأصوات للأحزاب الصهيونية قد هبطت بقليل عن نسبة ٥٠%، في حين صبت الأصوات بنسبة ٥٢% تقريبا، لقائمة الحزب الشيوعي الذي شكّل في ذلك العام الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وبقيت الحال ذاتها تقريبا في العام ١٩٨١.

وإبتداء من العام ١٩٨٤ بدأت حالة تعددية للتيار الوطني، بظهور قائمة جديدة، «الحركة التقدمية للسلام، بغالبيتها منسقة عن «الجبهة»، وكانت حالة التعددية تتنامى في السنوات اللاحقة، وعزز هذه الحالة ظهور الحركة الاسلامية، ومشاركة جزئها الأكبر في الانتخابات ابتداء من العام ١٩٩٦، والتجمع الوطني الديمقراطي، وفي ذلك العام بالذات، هبطت نسبة الأحزاب الصهيونية إلى ٤٦%، استمرارا للتراجع الذي بدأ من قبل، ومنذ ذلك العام، كانت تتراوح نسبة الأحزاب الصهيونية من ١٦% إلى ٢٣%.

وفي الانتخابات الأخيرة، التي جرت يوم ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، حصلت القوائم الثلاث الناشطة في الشارع العربي على ١١ مقعدا، مجتمعة، وهي القوة البرلمانية ذاتها، التي كانت في الانتخابات التي سبقت، وبالتوزيع ذاتها بين الكتل، في حين سجلت نسبة المشاركة في التصويت ارتفاعا محدودا، على الرغم من الحديث على مدى الحملة الانتخابية حول فرضية أن نسبة التصويت ستترجع، كاستمرار لتراجع نسبة التصويت في السنوات الأخيرة.

ووصلت الكتل الثلاث مجتمعة على ما نسبته ٧٧% من الأصوات العربية، في حين أن الأحزاب الصهيونية مجتمعة حصلت على نسبة ٢٣% من الأصوات، مقابل أقل من ٢٠% في انتخابات العام ٢٠٠٩. وهذه القوائم هي:

١- «القائمة الموحدة العربية للتغيير»: وحصلت على أكثر من ١٣٨ ألف صوت، وحقت أربعة مقاعد، وهي قائمة تضم أربعة أحزاب، أكبرها الحركة الاسلامية (الجناح الجنوبي) التي بدأت تخوض الانتخابات منذ العام ١٩٩٦، إثر انشقاق

في الحركة الاسلامية، على خلفية الجدول حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وتليها في القائمة «الحركة العربية للتغيير»، ممثلة بنائب واحد، بينما الحزبان الآخرين لم يتمثلا، الحزب الديمقراطي العربي، والحزب القومي العربي.

٢- «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، التي أسسها

إلى الأحزاب الصهيونية، والقوائم «العربية» التابعة لتلك الأحزاب؛ وهذه كلها مقابل قائمة الحزب الشيوعي، التي كانت تستقطب أصوات الوطينين، ومن تجرأوا على التحدي في تلك الفترة الصعبة جدا.

ومن مرحلة إلى أخرى، مع استيعاب الوضع القائم، وظهور الأجيال الجديدة، كانت تتراجع نسبة الأصوات للأحزاب الصهيونية باستمرار. وفي سنوات السبعين، كان قد نشأ جيل جديد، جيل ما بعد النكبة، شجع الجيل السابق على كسر جدران الخوف، ورأينا في العام ١٩٧٧، في الانتخابات الأولى التي تلت يوم الأرض العام ١٩٧٦، أن نسبة الأصوات للأحزاب الصهيونية قد هبطت بقليل عن نسبة ٥٠%، في حين صبت الأصوات بنسبة ٥٢% تقريبا، لقائمة الحزب الشيوعي الذي شكّل في ذلك العام الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وبقيت الحال ذاتها تقريبا في العام ١٩٨١.

وإبتداء من العام ١٩٨٤ بدأت حالة تعددية للتيار الوطني، بظهور قائمة جديدة، «الحركة التقدمية للسلام، بغالبيتها منسقة عن «الجبهة»، وكانت حالة التعددية تتنامى في السنوات اللاحقة، وعزز هذه الحالة ظهور الحركة الاسلامية، ومشاركة جزئها الأكبر في الانتخابات ابتداء من العام ١٩٩٦، والتجمع الوطني الديمقراطي، وفي ذلك العام بالذات، هبطت نسبة الأحزاب الصهيونية إلى ٤٦%، استمرارا للتراجع الذي بدأ من قبل، ومنذ ذلك العام، كانت تتراوح نسبة الأحزاب الصهيونية من ١٦% إلى ٢٣%.

وفي الانتخابات الأخيرة، التي جرت يوم ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، حصلت القوائم الثلاث الناشطة في الشارع العربي على ١١ مقعدا، مجتمعة، وهي القوة البرلمانية ذاتها، التي كانت في الانتخابات التي سبقت، وبالتوزيع ذاتها بين الكتل، في حين سجلت نسبة المشاركة في التصويت ارتفاعا محدودا، على الرغم من الحديث على مدى الحملة الانتخابية حول فرضية أن نسبة التصويت ستترجع، كاستمرار لتراجع نسبة التصويت في السنوات الأخيرة.

ووصلت الكتل الثلاث مجتمعة على ما نسبته ٧٧% من الأصوات العربية، في حين أن الأحزاب الصهيونية مجتمعة حصلت على نسبة ٢٣% من الأصوات، مقابل أقل من ٢٠% في انتخابات العام ٢٠٠٩. وهذه القوائم هي:

١- «القائمة الموحدة العربية للتغيير»: وحصلت على أكثر من ١٣٨ ألف صوت، وحقت أربعة مقاعد، وهي قائمة تضم أربعة أحزاب، أكبرها الحركة الاسلامية (الجناح الجنوبي) التي بدأت تخوض الانتخابات منذ العام ١٩٩٦، إثر انشقاق في الحركة الاسلامية، على خلفية الجدول حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وتليها في القائمة «الحركة العربية للتغيير»، ممثلة بنائب واحد، بينما الحزبان الآخرين لم يتمثلا، الحزب الديمقراطي العربي، والحزب القومي العربي.

٢- «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، التي أسسها

كتب برهوم جرابيسي:

باتت «القائمة المشتركة»، الوحدوية لأربعة أحزاب ناشطة في الشارع الفلسطيني مركز اهتمام في حسابات النتائج المتوقعة للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية يوم ١٧ آذار المقبل، فنظرا إلى الفوارق الضعيفة بين «معسكرين»، إن صبح التعبير، في الحلبة السياسية الإسرائيلية، فإن تحرك أي مقعد من جهة إلى أخرى، سينعكس مباشرة على موازين القوى، وسيؤثر على مدى ثبات أغلبية كهذه أو تلك، وتشير كل الاستطلاعات إلى أن القائمة المشتركة ستسجل زيادة ما في عدد مقاعدها الـ ١١ الحالية، وأدنى التوقعات تمنحها ١٢ مقعدا، بينما استطلاعات أخرى تتحدث عن ١٣ مقعدا، وهي من المفروض أن تكون الزيادة الأدنى، لو سارت الأمور الانتخابية، على الأقل وفق ما كانت عليه في جولتي الانتخابات الأخيرتين، للقوائم الثلاث التي توحدت في «القائمة المشتركة»، ولكن في الوقت ذاته، هناك عوامل أخرى، يجب أخذها بعين الاعتبار لتوقع المفاجآت، السلبية والإيجابية.

من الواضح أن الضاغط الأكبر على الأحزاب المشاركة في «القائمة المشتركة»، كان رفع نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة، من ٢% إلى ٢٥%، وهي نسبة لم ترد صدفة، بل أخذت بعين الاعتبار ما وصلت له أقصى ما يمكن من القوائم الثلاث الناشطة في المجتمع الفلسطيني في الانتخابات السابقة، ولكن الذريعة التي تستر بها أصحاب المبادرة، كانت أن هذه النسبة هي أدنى نسبة من شأنها أن تضمن أربعة مقاعد للكتلة.

لكن من جهة أخرى، فإن تشكيل قائمة واحدة كان مطلبيا شائعا في الشارع العربي على مدى سنوات، وكانت عدة اجتهادات في السابق، لعدم انخراط في قائمة واحدة، ومن بينها أن التعددية هي أمر مصي في مجتمع طبيعي، وأن التعاون بين الأحزاب بالإمكان أن يكون قائما أيضا من خلال القوائم المنفردة، مثل ابرام اتفاقية فائض أصوات بين قائمتين. كذلك فإن التعاون والتنسيق قائم بدرجة كبيرة أيضا خلال العمل البرلماني.

وعلى الرغم من الجدل الواسع الذي شهدته بعض الأحزاب المشاركة، وأيضا في الشارع، فإن الفوارق الأيديولوجية، من شيوعيين وحتى إسلاميين وبالعكس، أو الصراعات الحزبية على مدى السنوات الماضية، بين أحزاب مشاركة، ما كانت بات يشدد مشاركة كهذه، لأن الأحزاب كلها أصلا تلتقي في لجنة المتابعة العليا للفلسطينيين في إسرائيل، وهي تلتقي بعمل مشترك أيضا على المستوى البرلماني، وفوق كل هذا، هناك قناة باتت مترشحة أكثر، وهي أن المؤسسة الحاكمة، والمتطرف اليميني المستمر، الذي بات يشدد قبضته على مقابيل الحكم، يفرض تحديات متزايدة خطيرة على مستقبل الجماهير العربية، ما يستدعي أيضا إعادة النظر في الآليات، وشكل خوض الانتخابات، وكان هذا عاملا حاسما لتشكيل القائمة المشتركة.

لكن بعد تشكيل القائمة، باتت تطرح أسئلة عديدة، وأهمها ما هي القوة التي بإمكانها أن تحققها في هذه الانتخابات، فصحيح أن القوائم الثلاث تمثلت في الانتخابات السابقة بـ ١١ مقعدا، ولكن قوتها الفعلية بالأصوات كانت تلامس ١٢ مقعدا، إذ خسرت القائمة الموحدة مقعدها الخامس، بسبب نقصها لبعض مقاد من الأصوات. وهذه القوة تحققت على الرغم من فجوة من ١٣ نقطة في نسبة المشاركة بين العرب واليهود، ٥٦% بين العرب مقابل ٦٩% بين اليهود، وعلى الرغم من أن حصة الأحزاب الصهيونية قد زادت في الانتخابات السابقة من ١٩% في ٢٠٠٩ إلى ٢٣% في انتخابات ٢٠١٣، وهذا من شأنه أن يشجع على تحقيق قوة أكبر في هذه الانتخابات، لا تقل عن ١٣ مقعدا، ولكن هذا يحتاج إلى حراك فوق العادة، ما زال غير ملموس في الشارع.

تاريخ المشاركة والانتخابات السابقة

شارك الفلسطينيون منذ أول انتخابات برلمانية إسرائيلية، جرت بعد النكبة في العام ١٩٤٩، وكانت نسبة المشاركة تتجاوز نسبة ٨٠% كما هي بين اليهود في حينه، وكانت تلك مشاركة تطفئ عليها أجواء الرهبة الكبيرة جراء النكبة، ولذا كانت النسبة الكبرى جدا من الأصوات تنج

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل

ترجمة: ياسين السيد
تقديم: انطوان شلحت



محللون: مهمة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجديد ما بين التصعيد في ثلاث جبهات محتملة واستخلاص دروس العدوان على غزة



غادي أيزنكوت، رئيسا للاركان الاسرائيلية.

وكان هذه كانت إحدى العمليات العسكرية الناجحة وليست حربا استمرت ٥٠ يوما. أكثر بأضعاف مما خطط له، وجلس خلالها مواطنو دولة إسرائيل في الملاجئ والجيش الإسرائيلي لم ينجح في الانتصار على العدو".

ويصرى العديد من الخبراء والمحللين العسكريين الإسرائيليين، في تليخيصهم لولاية غانتس، أن العدوان الأخير على غزة، في الصيف الماضي، سيظل مثل سحابة سوداء فوق رأسه.

وفي هذا السياق كتب يهوشوع أن نتنياهو وحكومته الأمنية المصغرة يتحملان قسطا من المسؤولية عن فشل إسرائيل في عدوانها الأخير على غزة، لكن الجيش يتحمل مسؤولية أكبر: "كاننا لم ندخل إلى العملية بمدركات غير محصنة، وكان وحده إيفوز لم تحارب من دون دروع واقية لانها لم تتوفر لديها، وكأنه لم يقتل جنود في مواقع تجمعهم، وكان وحدات الجيش الإسرائيلي جاءت مستعدة لمعالجة أمر الانفاق".

ودعا يهوشوع الجيش الإسرائيلي إلى أن "يروي القصة الحقيقية حول ما حدث، تماما مثلما حدث بعد حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦، وأن يباطئ الجيش الإسرائيلي رأسه ويتركز على تصحيح الخلل".

ورأى يهوشوع أن مهمة أيزنكوت كبيرة في إعداد الجيش للحروب المقبلة، وأضاف "ليس معقولا ألا تكون لدى الجيش قوة قادرة على تنفيذ اجتياح كبير وحاسم، على الأقل في جبهة واحدة، في المحيط الجيو إستراتيجي الجديد، ويجب بناء هذه القوة بحيث تكون فعالة، مدربة، مزودة بعتاد ومعدات، محوسبة، محصنة وفتاكة، وخصوصا أمام التحدي الذي يضعه لبنان وسورية".

مستقرة، وسيف التقليصات ما زال يخيم فوق الميزانية التي قدمها جهاز الأمن. وإن لم يكن ذلك بذنبه وحده، فإنه خلال ولايته لم ينجح رئيس هيئة الأركان العامة في المصادقة على أية خطة عمل متعددة السنوات تجهز الجيش لمواجهة التحديات المتوقعة".

وأضاف يهوشوع أنه إلى جانب ذلك "بذل غانتس جهودا كثيرة في تعزيز قوة ذراعي الجو والاستخبارات، وفي المقابل فإن جيش البرية، وفقا لمنتقدي غانتس، بات متحجرا وقد روحة الهجومية، وحتى أن ضابطا كبيرا وصفه بـ"المعاق".

والادعاء المركزي ضد غانتس، في هذا السياق، هو أنه "لم يحافظ على التوازن في توزيع الموارد، ويكفي للتأكد من ذلكلقاء نظرة على تقرير مراقب الدولة حول مستوى الجهورية المتدني لقوات الاحتياط والتدقيق في وقف مشروع تحصين ناقلات الجند المدرعة".

سحابة سوداء فوق رأس غانتس

ولفت يهوشوع إلى أن "جيش البرية لم يتمكن من ملازمة نفسه للتغيرات الإقليمية، والدليل على ذلك القفزة الهائلة التي نفذتها حماس في مجال قتال الأنصار في باطن الأرض من المفهوم الدفاعي إلى الهجومية منذ عملية "الرمصاص المصوب" العسكرية قبل ست سنوات وحتى عملية "الجرف الصامد" العسكرية في الصيف الأخير".

لكن الإخفاق لم يتوقف عند هذا الحد، بحسب يهوشوع، وإنما "بدلا من فهم المشاكل، شهدنا في الشهور الأخيرة في الجيش الإسرائيلي ما يشبه "مهرجان الجرف الصامد"،

هارباز، لم تهدأ تماما، اعتبر بوجبوط، أن غانتس "نجح في تهدئتهم، وطلب منهم أن يتحدثوا عن كل شيء، وأن يقولوا أين بالإمكان إجراء تحسينات، وأين يمكن تجنيد الجيش، وأعاد الثقة بالنفس إلى الضباط والتي كانت قد فقدت بعض الشيء، والقرار بالسماح للضباط بأن يفتحوا قلوبهم كان بالنسبة لهم نقطة تحول في طبيعة قيادة الجيش الإسرائيلي".

وأضاف بوجبوط أن ولاية غانتس تميزت بإدخال تكنولوجيا حديثة مثل منظومة "القبة الحديدية" لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى، ومنظومة "معطف الريح" لحماية الدبابات من القذائف المضادة للمدركات، علما أن تقارير نشرت مؤخرا أشارت إلى أن عددا قليلا فقط من الدبابات تم وضع هذه المنظومة فيه. كذلك أقام فرقة عسكرية جديدة في مرتفعات الجولان، يطلق عليها اسم "الفرقة ٢١"، لتحل مكان "الفرقة ٣٦" التي ما زالت موجودة كفرقة متنقلة، وقد شاركت "الفرقة ٢١" في العدوان الأخير على غزة، وأقام غانتس طاقما علمانيا في سلاح الجو مهمته حراسة حقول الغاز قبالة شواطئ إسرائيل.

رغم أن غانتس يعتبر رئيس أركان مريحا بالمعايير الإسرائيلية، إلا أنه سجل عدة إخفاقات، خاصة فيما يتعلق بفشل الرؤيا العسكرية وعدم نجاحه في وضع خطة للجيش للسنوات المقبلة، وإضعاف سلاح البرية. وكتب المراسل العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، يوسي يهوشوع، أنه "من الجانب العسكري الحربي ليس مؤكدا أن غانتس سيحظى بعلامة تفوق، فقد مر الشرق الأوسط، في السنوات الأخيرة، بهزّة، وباتت الحدود غير

وأنها قد تعمل على تسخين الوضع مع إسرائيل هناك، وفي موازاة ذلك، المبح هارثيل إلى أن ردعا متبادلا قائما بين إسرائيل وبين محور إيران - سورية - حزب الله، بحيث أن إسرائيل قد تتردد في قصف شحنات اسلحة لدى نقلها من سورية إلى "حزب الله" في لبنان، كما فعلت في الماضي. ورغم أن التقديرات في إسرائيل تعتبر أن لا مصلحة لدى هذا المحور بدخول حرب معها الآن، إلا أن هارثيل شدد على أنه "ليس مؤكدا أن الاستخبارات (الإسرائيلية) تقرأ بشكل صحيح بالضرورة نوايا العدو".

سلاح البرية «معاق»!

بمعنى معين، فإن أيزنكوت يرث الجيش الإسرائيلي بقدراته وإشكالياته والرؤية العسكرية من سلفه في المنصب، بيني غانتس. ويبدو، وفقا للمحللين، أن غانتس كان رئيس أركان لجيش وجه ضربات عسكرية من بعيد وأخفق في توجيه ضربات عن قرب، بعد أن طوّز سلاح الجو والاستخبارات وأهمل سلاح البرية. وينظر الإسرائيليون في هذا السياق إلى المستقبل وسط توقع بنشوب حرب جديدة مع "حزب الله"، الذي يعتبر أقوى بأضعاف مضاعفة من "حماس".

وتميز عهد غانتس باعتماد الجيش الإسرائيلي على الغارات الجوية. فبعد عام من توليه منصبه، قاد عدوان «عمود السحاب» على قطاع غزة، الذي بدأ باغتتيال قائد كتائب القسام، أحمد الجعبري. وأنهى غانتس ولايته بالغارة في مدينة القنيطرة، ومقتل ستة مقاتلين من حزب الله وجنرال إيراني، ليفتح بذلك حسبا جديدا مع حزب الله بعد الحساب المفتوح منذ اغتيال القيادي العسكري للحزب، عماد مغنية، في العام ٢٠٠٨.

لكن فيما يتعلق بتحسين قدرات الاستخبارات العسكرية فإن نقاشا صاخبا يدور في الجيش وخارجه في إسرائيل، وهذا ليس بالأمر المؤكد، خصوصا إذا تم التدقيق في الروايات الإسرائيلية أن حركة حماس خطت للربح في الصيف الماضي، والإخفاق في مواجهة الانفاق وتحويل تدميرها إلى هدف إسرائيل من العدوان.

ومن حظ غانتس السيئ أنه تسلم مهام منصبه، في شباط العام ٢٠١١، وسط "رياح" شديدة نشبت من جهتي المؤسستين السياسية والعسكرية، وهزت أركان الجيش على خلفية "قضية هارباز"، التي برزت فيها الخلافات والاصطفافات إلى جانب وضد رئيس أركان الجيش الأسبق، غابي أشكنازي، ووزير الدفاع السابق، يهود باراك، من أعقاب قرار الأخير بتعيين الجنرال يوعاف غالانت رئيسا لأركان الجيش. ورغم مصادقة باراك ونتنياهو على تعيين غالانت، إلا أن هذا القرار لم يخرج إلى حيز التنفيذ. وعلى أثر ذلك تم استدعاء غانتس، الذي كان قد تسرح من الخدمة العسكرية، للعودة إلى صفوف الجيش وتعيينه رئيسا لأركانه.

الأمر الثاني يدل على سوء حظ غانتس، هو أنه تعين في المنصب في العام الذي هز العالم العربي، واندلاع "الربيع العربي"، الذي أسس، من الناحية العسكرية بالنسبة لإسرائيل، لحالة فوضى عارمة بشكل خاص عند حدودها مع مصر وسورية.

واعتبر المحلل العسكري في موقع «الوالد الإلكتروني»، أمير بوجبوط، أن «الطلة الأولى» التي أطلقها غانتس كانت بعد شهر من توليه رئاسة أركان الجيش، وتمثلت بعقد اجتماع للهيئة العسكرية للجيش وبمشاركة جميع الضباط من مستوى قائد كتيبة فما فوق ومن كافة الأذرع، البرية والجوية والبحرية. وبعوض المبالغة، إن أن "قضية

تشير تقديرات الجيش الإسرائيلي إلى وجود ثلاث جبهات مرشحة للتصعيد في الفترة المقبلة، خلال ولاية رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجديد، غادي أيزنكوت، وإلى أن تفجر الوضع في اثنتين منها على الأقل متعلق بقرارات إسرائيلية. وهذه الجبهات الثلاث التي تهدد بالانفجار هي الضفة الغربية وقطاع غزة والحدود الشمالية مع سورية ولبنان.

ووفقا للمحلل العسكري في صحيفة هارتس، عاموس هارثيل، فإن قيادة الجبهة الوسطى لجيش الاحتلال الإسرائيلي تستعد لتصعيد محتمل في الضفة الغربية بحلول الربيع المقبل، على خلفية الجمود السياسي وعزم السلطة الفلسطينية التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في نيسان المقبل. وكان الجيش الإسرائيلي استعد في الماضي بشكل سريع لاحتمال حدوث تصعيد في الضفة، ولم يتحقق هذا الاحتمال، لكن "الفرق هذه المرة عن المرات السابقة قد يكون مرتبطا بمساهمة إسرائيلية" في حدوث التصعيد، وهذه المساهمة هي استمرار تجميد أموال الضرائب وعدم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية.

ويقول المحللون العسكريون والأمينيون إن جميع رؤساء الأذرع الأمنية الإسرائيلية يعارضون قرار رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، بتجميد تحويل الأموال الفلسطينية، لأن من شأن ذلك أن يدهور الوضع الاقتصادي الفلسطيني ويقوض التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وبين الجيش الإسرائيلي والشاباك. وكان نتنياهو قد قال خلال مراسم تسلم أيزنكوت مهام منصبه، يوم الاثنين من الأسبوع الماضي، إنه "بإمكاني أن أعيدك بأمر واحد، وهو أنه لن تكون هناك لحظة راحة واحدة". وعلق هارثيل على ذلك بأن "رئيس الحكومة امتنع عن ذكر بعض المشاكل التي يخفيها هو بنفسه للجيش".

والجبهة الثانية لإسرائيل التي يتهددها انفجار هي الجبهة الجنوبية مع قطاع غزة. وأشار هارثيل إلى أن الجبهة مع قطاع غزة باتت تحتل مكانا مركزيا أكثر في سلم أولويات الاستخبارات، وذلك بعد أن تزايدت التهم لدى جهاز الأمن الإسرائيلي بأن الدعم بين تجميد عمليات إعمار غزة واستمرار الانقسام بين حركتي حماس وفتح وتشديد "الحصار المصري" على قطاع غزة، كل هذه الأمور "عادت لتدفع حماس إلى الحائط" بحيث لن يكون أمامها خيار سوى التصعيد. ولفت المحلل إلى أن إسرائيل تعتمد على الردع والثمن الذي سيدفعونه في غزة، لكنه رأى أن "ثمة شكافا إذا كان هذا الأمر أثناء هذه المرة، إذ أنه بنظر الغزيين لم يعد هناك الكثير مما يمكن أن يخسروه".

وفيما يتعلق بالجبهة الثالثة، أشار هارثيل إلى إعلان "حماس" عن أنها في حروب مقبلة مع إسرائيل ستستخدم الأراضي البنانية لإطلاق صواريخ منها باتجاه شمال إسرائيل. كذلك أشار في السياق نفسه إلى تصريحات أمين عام "حزب الله"، حسن نصر الله، مؤخرا، حول جبهة مقاومة واحدة.

وأضاف المحلل في سياق الجبهة الشمالية أن إيران تبني ذراعا لها في الجانب غير المحتل من مرتفعات الجولان السورية، كما أن لحزب الله قرابة ألفي مقاتل في هذه المنطقة، وأن النظرة في الغرب، وخصوصا في الولايات المتحدة، إلى الرئيس السوري بشار الأسد، تتغير ولم يعد منبوا بالكامل كما كان في السنوات الفائتة. ويضاف إلى ذلك وجود المنظمات الإرهابية، مثل "جبهة النصرة"، على مقربة من خط وقف إطلاق النار في الجولان،

على هامش الانتخابات الإسرائيلية العامة

المقبلة، وأن ٤٠ بالمئة منهم يرغبون في أن يتولى هذا المنصب. وقال ٦٧ بالمئة من المستطلعين إن نشر تقرير مراقب الدولة حول حجم الأموال العامة التي أنفقتها الحكومة على منزله الرسمي في القدس ومنزله الخاص في قيساريا لم يغير موقفهم من حزب الليكود، في حين قال ٢٠٪ ٢٠ بالمئة منهم إن التقرير قلل احتمال تصويتهم لـ "الليكود". وشمل الاستطلاع عينة نموذجية من ٥٥٠ شخصا يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل، مع نسبة خطأ هذا الأقصى ٥؛ بالمئة.

المحكمة العليا تلغي قرار شطب

ترشيح زعيبي ومرزل

أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا الأسبوع الماضي قرارا بأغلبية ٨ قضاة ضد قاض واحد ألفت فيه قرار لجنة الانتخابات المركزية شطب ترشيح عضو الكنيست حنين زعيبي من القائمة المشتركة، وباروخ مارزل من قائمة «ياحد - الشعب معنا» برئاسة عضو الكنيست إيلي يشاي. وقال المحامي حسن جبارين، المدير العام لمركز عدالة، الذي مثل زعيبي ضد الشطب إن هناك فجوة بين الخطاب العنصري والعنيف الذي جرى في لجنة الانتخابات وقرارات المحكمة العليا التي تلغي الشطب مرة تلو الأخرى.

وأكد جبارين أن هذه الفجوة تكشف الاعتبارات الحقيقية التي تقف وراء قرارات لجنة الانتخابات وهي مس الحقوق الأساسية للمواطنين العرب وعلى رأسها الحق في التمثيل السياسي وفي حرية التعبير عن الرأي. وعقب وزير الخارجية الإسرائيلي رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفينيدور ليبرمان على قرار المحكمة قائلا إن السماح لزعيبي بأن يتبوأ منصبا نيابيا في الكنيست هو وصمة عار في جبين الديمقراطية الإسرائيلية التي لا تعرف التصرف كديمقراطية تدافع عن نفسها في أوقات الضرورة.

وشن رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست عضو الكنيست ياريف ليفين من الليكود، هجوما حادا على قضاة المحكمة العليا متهما إياهم بإضفاء صبغة شرعية على الإهراج. وقال ليفين إنه يجب إدخال تغيير جذري على طريقة اختيار القضاة بحيث يعطى كرسي القضاء أشخاصا مخلصون للدولة وملتزمون بالفكرة الصهيونية.

في المقابل قال نائب وزير الخارجية، تساحي هنغبي، من "الليكود" في سياق مقابلة أخرى أجرتها معه الإذاعة نفسها، إن الجدل الدائر بين اليمين ومعسكر اليسار - الوسط مرده إلى وجود فجوة عقائدية واسعة بين الليكود والمعسكر الصهيوني". وأضاف أن ليفني ليست أقل وطنية منه أو من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لكنه في الوقت نفسه أكد أن مواقفها ومواقف شريكها إسحاق هيرتسوغ (رئيس حزب العمل) في ما يتعلق بالشأن السياسي أقل قوة وتتمس بالساذجة والخوف.

استطلاع «معاريف»: «المعسكر الصهيوني» يتفوق على «الليكود» بمقعدين

أظهر آخر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجرته صحيفة «معاريف» في نهاية الأسبوع الماضي بوساطة معهد «بانيليز بوليتيكس» المتخصص في شؤون الاستطلاعات أنه في حال إجراء الانتخابات العامة الآن ستحصل القائمة المشتركة بين حزب العمل برئاسة عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ وحزب «الحركة» برئاسة عضو الكنيست تسيبي ليفني («المعسكر الصهيوني») على ٢٤ مقعدا في الكنيست، فيما سيحصل حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على ٢٢ مقعدا.

ووفقا للاستطلاع سيريد حزب «البيت اليهودي» برئاسة وزير الاقتصاد نفتالي بينيت تشكيله بمقعد واحد ويحصل على ١٣ مقعدا، وسيحصل حزب «يوجد مستقبل» برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد، والقائمة المشتركة بين حزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وحزب القائمة الموحدة - العربية للتغيير وحزب التجمع الوطني الديمقراطي على ١٢ مقعدا لكل منهما. وسيترشح حزب شاس بـ٤ مقاعد ويحصل على ٧ مقاعد، وسيحصل حزب الويزر السابق موشيه كلون «كلنا» على ٨ مقاعد، وحزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة وزير الخارجية أفينيدور ليبرمان على ٥ مقاعد، وميرتس على ٦ مقاعد، ويهدوت هتورا على ٧ مقاعد، وحزب «ياحد» برئاسة عضو الكنيست إيلي يشاي على ٤ مقاعد.

وأظهر الاستطلاع أن ٤٥ بالمئة من الإسرائيليين لا يرغبون في أن يتولى بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية بعد الانتخابات العامة

وأكد أن هذا التصرف مس إلى حد كبير بقوة الردع الإسرائيلية لكونه يبعث الأمل في نفس كل "مخرب" باحتمال الإفراج عنه في إطار صفقة ما. وشدد ليبرمان على أنه لا مناص من فرض عقوبة الإعدام بحق "مخربين" من ناحية أخرى قال وزير الخارجية إن أكبر مشكلة تواجهها إسرائيل تتمثل بانعدام القدرة على حسم الأمور في جميع المجالات ولا سيما الأمنية والاقتصادية والسياسية منها.

وأشار في هذا الخصوص إلى أن إسرائيل نفذت ثلاث عمليات عسكرية ضد حركة «حماس»، إلا إنه لم يصدر أي أمر بالقضاء عليها الأمر الذي يجعل المواجهة الرابعة معها محتملة. وشدد ليبرمان على أن انعدام القدرة على حسم الأمور يؤدي إلى إدامة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

وكان ليبرمان قد أشار في سياق كلمة ألقاها أمام مؤتمر «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب الأسبوع الفائت، إلى أن حزبه سيقدّم بعد الانتخابات للكنيست الجديد مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام على "مخربين" وذلك لمنع تنفيذ صفقات تبادل أسرى مثل «صفقة شاليت» (بين إسرائيل وحركة «حماس»)، وأكد أن مكافحة الإرهاب هي أكبر تحد يواجهه العالم في القرن الحادي والعشرين.

ليفني: نتنياهو يقوّض العلاقات الأمنية

والإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة

قالت عضو الكنيست، تسيبي ليفني، من «المعسكر الصهيوني» (تحالف حزبي «العمل» و«الحركة») إن سبب الأزمة التي تمر بها العلاقات الإسرائيلية - الأميركية في الوقت الحالي يعود إلى تدخل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الشؤون الأميركية الداخلية.

واتهمت ليفني في سياق مقابلة أجرتها معها إذاعة الجيش الإسرائيلي («غالي تساهل»)، الأسبوع الماضي، نتنياهو بتقويض العلاقات الأمنية والإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة. وردا على الاتهامات التي وجهها إليها رئيس الحكومة بأنها تشكل خطراً على أمن دولة إسرائيل، قالت ليفني إن نتنياهو لا يتردد في استخدام أي وسيلة لهاجمتها شخصيا، وأشارت إلى أن نتنياهو هو الذي أجرى اتصالات مع حركة «حماس».

ليبد يرحب بنية مراقبة الدولة إصدار تقرير خاص حول أزمة السكن في إسرائيل

رحب وزير المالية السابق ورئيس حزب «يوجد مستقبل»، عضو الكنيست يائير لبيد، بنية مراقب الدولة الإسرائيلية إصدار تقرير خاص حول أزمة السكن في إسرائيل قبل الانتخابات العامة للكنيست الجديد التي ستجري يوم ١٧ آذار المقبل.

وقال ليبد في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام خلال مؤتمر صحفي خاص عقده، أول من أمس، إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حاول باستمرار وضع عصبي في الدوايب أثناء محاولاته إيجاد حل لأزمة السكن عندما شغل منصب وزير المالية في الحكومة المنتهية ولايتها.

وعرض ليبد خطة حزبه لحل هذه الأزمة والتي تتضمن إخضاع سلطة أراضي إسرائيل ومديرية التخطيط والبناء لإمرة الوزير الذي سيتزأس المجلس الوزاري المصغر لشؤون السكن بالإضافة إلى زيادة عدد الشقق السكنية المعروضة للبيع وبناء ١٥٠ ألف شقة سكنية للإيجار طويل الأمد. وكان ليبد أكد في سياق مقابلة أجرتها معه قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة، ليلية السبت، أنه لا يستبعد أي شخصية في منصب رئيس الحكومة المقبل، لكنه في الوقت نفسه أشار إلى أنه سيبدل كل ما في وسعه لمنع نتنياهو من أن يتسلم مجددا مقاليد رئاسة الحكومة بعد الانتخابات العامة المقبلة.

ودعا ليبد نتنياهو إلى التراجع عن نيته إلقاء خطاب حول إيران أمام الكونغرس الأميركي في مطلع الشهر المقبل، ووصف هذه الخطوة بأنها غير مسؤولة.

ليبرمان: تأكل قوة الردع

أخطر تهديد لإسرائيل

قال وزير الخارجية الإسرائيلي ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفينيدور ليبرمان، إن أخطر تهديد لإسرائيل في الوقت الحالي هو تآكل قوة ردعها. وأضاف ليبرمان خلال ندوة أقيمت في مدينة حوли (وسط إسرائيل) يوم السبت الماضي، إن إسرائيل أطلقت خلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر من ٣٠٠٠ «مخرب» بينهم أشبع قتلة مثل مرتكبي عملية اللينش في رام الله وسمير القطران وقتلة الجندي نحشون فاكسمان وكوزو أوكوموتو وغيرهم،

ميزانية الجيش الإسرائيلي الأعلى في العالم لدى المقارنة بحجم الناتج العام

ميزانية الجيش المباشرة تعادل ٥,٦% من الناتج العام بحسب العام ٢٠١٤* تقرير مكتب الإحصاء المركزي يشير إلى هبوط نسبة الميزانية من الناتج العام الخام ولكن الناتج ارتفع بأضعاف كثيرة على مر السنين وتبقى الميزانية على مستوى الفرد هي الأعلى

دولار، وهذا لا يشمل ٣ مليارات دولار الدعم العسكري الأمريكي السنوي لإسرائيل. كما أن الحكومة أقرت أن يكون الاحتياطي العام للموازنة العامة نحو ملياري دولار، على أن يخصص بغالبية مصاريف "الأمن"، وبعد كل هذا، فقد علمت التجربة أن الجيش يحصل سنويًا على إضافات مالية بعد اقرار الميزانية، بمقدار ما بين مليار إلى ملياري دولار سنويًا، ما يعني أن ميزانية الجيش قد تصل في العام المقبل بالإجمال إلى ما يزيد عن ٢٢ مليار دولار. ويقول التقرير إن نسبة ميزانية الجيش من الناتج العام الخام تتراجع باستمرار منذ سنوات الخمسين، وإن كانت قد سجلت ذروة في منتصف سنوات السبعين من القرن بفعل حرب تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣. فمُنذ منتصف سنوات الخمسين وحتى منتصف سنوات الستين من القرن الماضي كانت أكثر من بقليل من ٩٪، لترتفع منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٧٢ إلى ما يقارب ٢٠٪، وبين العامين ١٩٧٣ و١٩٧٥ إلى ما يقارب ٢٤٪، ثم بدأت تتراجع النسبة بوتيرة عالية، وابتداءً من العام ٢٠٠٠ بدأت تهبط عن نسبة ٦٪. لكن هذا التراجع ليس ناجمًا عن تقلص ميزانية الجيش المباشرة، بل بسبب ارتفاع حجم الناتج العام الخام في إسرائيل على مر السنين، إضافة إلى تنوع الصرف على الجيش، ويقول تقرير المكتب ذاته إن إجمالي الصرف العام على الجيش، يبقى أعلى بـ ٢١٪ إلى ٢٥٪ من الميزانية المعلنة، بسبب الصرف غير المباشر على جنود الجيش النظامي، والصرف من الخزينة العامة، عبر مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية، على جنود الاحتياط لدى خدمتهم الاحتياطية. وكل هذا بالإضافة إلى مره مخازن الطوارئ وبناء الملاجئ، ما يرفع نسبة

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن ميزانية الجيش المباشرة تشكل نسبة ٥,٦٪ من الناتج العام الخام، وهي النسبة الأعلى في العالم، كما أنها الأعلى من حيث عدد السكان، إلا أن التقرير ذاته يعترف بأن ميزانية الجيش لا تعني كل الصرف على "ملف الأمن"، ولا حتى الصرف غير المباشر على الجيش. وفي المقابل قال بحث جديد لمعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، إن الميزانية التي يخصصها الجيش لتوجيه ضربة عسكرية لإيران تقدر بنحو ١١ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٢,٨ مليار دولار. ويقول تقرير مكتب الإحصاء، الذي تزامن مع انعقاد المؤتمر السنوي لمعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، إن ميزانية الجيش، أو "ميزانية الأمن" حسب التعبير الرسمي، سجلت في العام قبل الماضي ٢٠١٣ زيادة بنسبة ٤,٧٪ ولكنها بقيت تشكل نسبة ٥,٦٪ من الناتج العام الخام، كما هي حال العام الماضي ٢٠١٤، وهذه تعد النسبة الأعلى في العالم، تليها الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكل فيها ميزانية الجيش المباشرة ٣,٨٪ من الناتج العام الخام. كما أن إسرائيل تسجل الميزانية الأعلى على مستوى الفرد، إذ يظهر من تقرير مكتب الإحصاء أنها تصرف ما معدله ٢٠٣٧ دولار للفرد على الجيش، تليها الولايات المتحدة الأمريكية- ٢٠٢٣ دولارًا للفرد بالمعدل. وتبلغ ميزانية الجيش الإسرائيلي المباشرة في العام الجاري ٢٠١٥، حوالي ١,٦٧ مليار دولار، ومن المتوقع أن يحصل الجيش على إضافات أخرى خلال العام بنحو ١,٣ مليار

الفقراء في إسرائيل ضحايا قروض السوق السوداء!

*** ٢٠ بالمئة من مكاتب الصرافة في إسرائيل تابعة لواحدة من عائلات الإجرام* تقرير لوزارة العدل يوصي بإقامة قسم خاص في وزارة المالية لتشديد القيود على السوق السوداء وتطبيق القوانين عليها***

تقدم سنويًا قروضا لعائلات وحرة لمشايخ اقتصادية صغيرة ومتوسطة بنحو ٣٠ مليار شيكل (ما يعادل ٧,٧ مليار دولار)، وبالإمكان أن يكون المبلغ الاجمالي أكبر بكثير، كما أن السوق السوداء بإمكانها أن تكون منافسا أكبر مما هي الآن وأكثر أهمية للبنوك القائمة. وفي هذه المرحلة، فإن السوق السوداء، هي الجهة المنافسة الأهم في مجال صرافة العملة الأجنبية، والجانب الوحيد المكشوف في عمل السوق في مجال العملات الأجنبية هو علاقتها بالبنوك، ولكن من أجل تنظيم هذه المنافسة كان يجب أن تكون السوق السوداء منظمة، وليست واقعة تحت سيطرة عصابات الإجرام المنظم، وألا يكون من لا يستحقون الاعتمادات البنكية عرضة لأخذ قروض من السوق السوداء.

جمهور واسع مستضعف لا يحظى بالحماية

الوضع القائم اليوم هو أن السوق السوداء هي عنوان القروض الوحيد للفئات الضعيفة، أولئك الذين لم تستوعبهم البنوك، أو خرجوا منها مضطرين، ويجد الدائنون الضعفاء أنفسهم في سوق من دون رقابة على القروض التي يحصلون عليها، فصحيح يوجد قانون ينظم مسألة الفائدة القصوى التي تستطيع السوق السوداء جبايتها، ولكن في ظل عدم رقابة على السوق، فإن القانون لا يطبق إطلاقًا، فمثلا في حين أن القانون يقول إن الفائدة القصوى التي يمكن جبايتها هي ما بين ٢٪ إلى ١٣٪، فإنه حسب التقديرات تصل الفائدة الفعلية ما بين ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪، فهل هذه فجوة صغيرة جدا لا تستطيع دولة إسرائيل أن تلاحظها؟

كذلك، فإن دولة إسرائيل لم تلاحظ الممارسات المرفوضة، التي يستخدمها أصحاب السوق السوداء من أجل جباية القروض، ضد من يستصعبون تسديد الأقساط بفائدة ١٥٠٪، والممارسات المرفوضة تتضمن أيضا التهديد بالعنف، في حين أن حيتان المال يلتقون في المقاهي على طاولة مع "كولا دايت" وكعكة، مع مديرين عامين للبنوك، حتى وإن كان الحيتان لا يسددون الأقساط ديونهم الضخمة. وفي المقابل ترى أن الدائنين في السوق السوداء يلتقون بالزعران الذين يهددهم بسلامة عائلاتهم في ظلمات الليل. ويؤكد تقرير وزارة العدل "أن الوضع القائم في السوق السوداء، وخاصة الأساليب المرفوضة، تجعل الدائنين من دون حماية، ولا تفعل الدولة شيئا للدفاع الضروري عن هؤلاء"، بينما الأقوياء يحظون بمراقبة وثيقة من أجهزة الدولة على البنوك، ويدعو طاقم وزارة العدل إلى تصحيح هذا الوضع الرهيب، من خلال اقامة قسم جديد في وزارة المالية للرقابة على السوق السوداء، أيضا في ما يتعلق بالجانب الجنائي في هذه الظاهرة، وقد التزمت وزارة المالية بالعمل على تطبيق هذه التوصية، وسيكون على الأحزاب المنافسة في الانتخابات دعم هذه التوصية إذا كان في نيتها الدفاع عن الناس المستضعفين.

(عن "ذي ماركرز"- بتصرف)

يراقبون لا أقل من ٢٢٠٠ مكتب صرافة مسجّل، وكما يبدو هناك بضع مكاتب صرافة أخرى لم تسجل نفسها لتحصّل على ترخيص بموجب القانون. ومهما كانت جهودهم مكثفة، فإن موظفي قسم التأمينات يجرّون ٣٠ عملية رقابة سنويًا. ويقول تقرير وزارة العدل إن هذه الوثيرة تعني أن كل مكتب صرافة سيخضع لرقابة مرّة كل ٧٠ سنة. ويؤكد التقرير أن هذا الموضوع حظي بالحد الأدنى من الاهتمام، ونقل إن الرقابة هنا تنترك فقط في حال تم الإبلاغ عن التعامل بأموال كبيرة، بموجب ما يحدده قانون منع تبييض الأموال، ولكن لا توجد رقابة على القروض في السوق السوداء. ولا يوجد تطبيق للقانون على صرافسي العملات الأجنبية العاملين من دون ترخيص، كما لا توجد ضمانات على رأس المال الذاتي، ولا أحد يطلب تفسيرًا لمصدر رأس المال الذاتي لمصرافي العملات، كذلك لا يتم فحص ما إذا من تسجّل على أنه هو صاحب مكتب الصرافة هو بالفعل صاحب المكتب، أم أنه شخص للتغطية على صاحب المحل الحقيقي. وبالمختصر لا يوجد أي تطبيق لأنظمة منع تبييض الأموال، ما يفرض لماذا إسرائيل قريبة جدا من أن تتورط مع المنظمات الدولية، المختصة في مسألة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كل صراف خامس متورط بتحقيقات

إن واقع الاهمال هذا سائد، على الرغم من أن كل أجهزة التحقيق في إسرائيل تعرف أن السوق السوداء هي جوهر النشاط الجنائي في إسرائيل. وحسب تقديرات الشرطة، فإنه تقريبا في كل ملف تحقيق بالجريمة المنظمة، يكون صراف أموال أساسا للنشاط المالي للجريمة المنظمة. وفي ١٤٪ من التحقيقات بشأن التهرب من الضرائب، التي تجريها سلطة الضرائب كان صراف متورطا بشكل مركزي. كذلك فإن ١٧٪ من الصرافين المعروفين اليوم، متورطون بتحقيقات مع سلطة الضرائب، ١١٪ من التحذيرات التي وجهتها سلطة الضرائب للشرطة، بشأن جرائم تبييض الأموال، كانت متعلقة بصرافي أموال.

ومن التحقيقات التي أجراها الموظفون الستة تبين أن الصرافين أخفوا ٧٠ مليار شيكل، فهل قرأتم جيداً ١٠ مليار شيكل (١٨ مليار دولار). لكن لماذا تسمح دولة إسرائيل على مدى سنين بارزها القاعدة المالية لعصابات الجريمة المنظمة، التي هي المصدر الأساس للتهرب من دوق الضرائب؟، لا شيء، هكذا فقط، لأنه لم ير أحد أنه من المناسب أن يشن حريا من أجل تطهير السوق السوداء، فكهم يتحدثون عن الحاجة لمكافحة الاقتصاد الأسود، ووضع اليد على الأموال التي يجب أن تكون في الخزينة العامة لكن على أرض الواقع لا يفعل أحد شيئا. المحزن في هذه القصة ليس تمويل الإرهاب، وتبييض الأموال، وعصابات الإجرام المنظم، أو التهرب من دفع الضرائب، المحزن بشكل خاص هو أن السوق السوداء هي سوق هامة وشرعية، سوق مالية بكل ما في الكلمة من معنى، ومن شأنها أن تكون الجهة المنافسة المنظمة للبنوك الخمسة الإسرائيلية الكبرى. وحسب تقديرات لجنة الفحص في وزارة العدل، فإن السوق السوداء

بقلم: ميراف أبلوروزوف

هل إسرائيل وإيران دولتان متشابهتان؟ على الأقل من جانب واحد هما على ما يبدو متشابهتان جدا. إذ تعد إيران إحدى الدولة الرائدة في تمويل الإرهاب العالمي، وقريبا إسرائيل أيضا قد يتم اعتبارها دولة تمول الإرهاب، وهذا ليس مستحيا، وليس نكتة مهوسوسة، بل هذا تحذير حازم، نشرته حكومة إسرائيل في إطار التقرير الذي أعدته وزارة العدل الإسرائيلية. وهذا ما ورد في التقرير الذي يعد وثيقة رسمية لحكومة إسرائيل: "إذا ما تفرق أن الدولة لم تقم بعمل كاف، فقد تجد إسرائيل نفسها في مسار رقابة متعاظمة، وقد تجد إسرائيل نفسها في نهايته ضمن الدول التي لا تتعاون مع المتطلبات الدولية في مجال منع تبييض الأموال وتمويل الإرهاب".

كيف تحولنا إلى ممولي إرهاب؟ كالعادة، بسبب الفشل الاجرامي في إدارة الدولة، بشكل عام. وفي الحالة التي هي قيد البحث هنا، يجري الحديث عن اهمال مثير للقلق، لأن الحديث يجري عن بنية أساسية لتمويل كل الجريمة المنظمة في إسرائيل، والشرطة الإسرائيلية تعترف بهذا منذ سنوات، فالحديث هنا عن اختراق أساسي لعالم الضرائب، وسلطة الضرائب تعلم بهذا منذ سنوات عديدة، ويجري الحديث عن سوق تجذب إليها التشريحة الأكثر ضعفا في المجتمع الإسرائيلي، شريحة أناس غير منظوريين تهملهم دولة إسرائيل ليكونوا بأيدي عائلات الإجرام.

وهذا اهمال يقصر عمر الكثير من حياة الناس، جسديا، وأيضا ماليا، ودولة إسرائيل على علم بهذا، ولكن ببساطة لا يهملها الأمر، ولا يهملها الأمر إلى درجة أن هذا قائم منذ عشرات السنين، من دون أن يبادر موظف حكومي أو سياسي لفعل أي شيء، ولو بسيط، من أجل تحسين الوضع، حتى وصلت الجهات الدولية إلى وضع تهدد فيه بالإعلان عن دولة إسرائيل كدولة تمويل الإرهاب، ومن حفنا أنه توجد أطر دولية، تجربنا على فعل ما كان يجب فعله منذ سنين.

بطبيعة الحال فإن القصد هو السوق السوداء، فقد نشرت وزارة العدل قبل أيام توصيات "طاقم فحص الجهات التي تقدم خدمات العملة الأجنبية"، برئاسة نائب المستشار القانوني للحكومة آفي ليخت، والتقدير الأبرز هو أن حجم التداول في السوق السوداء في إسرائيل ١٥٠ مليار شيكل (٣,٨٥ مليار دولار) وفق سعر الصرف الحالي.

وتكرر القول: ١٥٠ مليار شيكل سنويًا، وهذا ما يعادل أكثر من ١٠٪ من إجمالي نشاط البنوك سنويًا في إسرائيل، لكن في حين أن بنك إسرائيل يراقب كل خطوة كبيرة أو صغيرة في البنوك، فإن كل النشاط في السوق السوداء يجري بدون أي مراقبة إطلاقًا. أو لنقل أن هناك ما هو أشبه برقابة، ستة موظفين في قسم الرقابة على جهاز التأمينات، يتم تكليفهم هم أيضا بالرقابة على سوق الصرافة، في إطار واجب الصرافين بأن يبلغوا السلطات بكل شبهة لمخالفة قانون منع تبييض الأموال. والموظفون الستة النشطون

موجز اقتصادي

القلق يتعاظم من استمرار تراجع التضخم المالي

سجل التضخم المالي في الشهر الأول من العام الجاري، كانون الثاني، تراجعًا بنسبة ٠,٩٪، وهي نسبة غير مسبوقه منذ العام ٢٠١٦، وهي استمرار لحالة التراجع التي شهدها العام الماضي ٢٠١٤، وتناجمة عن حالة التباطؤ في حركة السوق، ولكن أيضا بسبب تراجع أسعار النفط، الذي انعكس على أسعار الوقود، وأيضا على كلفة الانتاج.

وكان التضخم المالي الاجمالي قد سجل في العام الماضي تراجعًا بنسبة ٠,٢٪. ولكن في الأشهر ال١٢ الأخيرة سجل التضخم تراجعًا بنسبة ٥,٣٪. وفي الأشهر الستة الأخيرة سجل التضخم تراجعًا بنسبة ١,٧٪، وتدل مؤشرات عديدة على أن التضخم المالي في الشهر الجاري شباط سيكون هو أيضا سلبيا، بسبب تراجع أسعار الوقود أكثر، إضافة إلى تراجع أسعار الكهرباء والمياه، بنسبة تقارب ١٠٪.

وقال تقرير اقتصادي صدر بموازاة صدور التقرير الشهري للتضخم المالي، إن الشهر الأول من العام الجاري، شهد انخفاضا حادا بنسبة ٥,٥٪. في حجم مبيعات مراكز التسوق، وتراجعت المبيعات في شبكات تسوق الأغذية ضخمة، مثل أضخمها "شوبرسال"، بنسبة ١٠٪، ومثلها الشبكة الثانية من ناحية الحجم "ميفاء"، كما بلغ التراجع في مراكز تسوق الأغذية الصغيرة بنسبة ٤,٧٪؛ ويقول محللون اقتصاديون إن التراجع في الشهر الأول من هذا العام لم يكن موسميًا فقط، بل هو أيضا استمرار لحالة التراجع، التي شهدتها مراكز وشبكات التسوق في الربع الأخير من العام الماضي. وبشكل عام، فإن التضخم في الشهر الأول من كل عام يكون في أدنى مستوياته، وفي غالبية السنوات الأخيرة كان سلبيا، بفعل تراجع الأسعار الموسمي، فقد سجل التضخم في الشهر الأول من العام الماضي ٢٠١٤ تراجعًا بنسبة ٠,٦٪. وقال الخبير الاقتصادي في الجامعة العبرية البروفسور ميشيل سترافشيتكي، لوسائل إعلام محلية، إن استمرار التضخم السلبى بات يتجه نحو الركود الاقتصادي، وقال إن التضخم في الشهر الماضي، ومن دون انخفاض الأسعار الموسمي، سجل تراجعًا بنسبة ٠,٣٪، ما يعني أن التراجع كان أيضا في ما يتعدى التراجع الموسمي للأسعار.

وأضاف سترافشيتكي قائلا، أن مصير التضخم حتى نهاية العام الجاري، سيكون مرتبطا بالسياسة الاقتصادية التي ستعتمدها الحكومة المقبلة، التي سيكون عليها اتخاذ اجراءات تساهم في انعاش الاقتصاد.

وقال تقرير وزارة المالية صدر بالتزامن مع الإعلان عن التضخم المالي، إن استمرار انخفاض الأسعار لفترة طويلة، من شأنه أن يضر بالنمو الاقتصادي، ويزيد من حالة التباطؤ الاقتصادي، إلى درجة الركود، وحتى أنه قد ينعكس على قدرة أصحاب المشاريع الاقتصادية المتنوعة، في تسديد القروض والاعتمادات المالية، التي يحصلون عليها من البنوك.

معدل الرواتب العام يراوح مكانه

قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن معدل الأجور العام بقي في العام الماضي يراوح مكانه مقارنة مع العام ٢٠١٣، ولربما بزيادة طفيفة ليست ملموسة، لا تتجاوز نسبة ٠,٨٪ (سعر من واحد بالمئة)، وبلغ ٩١٠,٦ شواكل، وهو ما يعادل وفق معدل الصرف الحالي ٢٣٣,٥ دولارًا، علما أن معدل الأجور الفعلي لا يصل إلى ثلثي هذا الراتب، إذ أن معدل الراتب الرسمي يأخذ بعين الاعتبار معدل الرواتب ككل في السوق، بينما معدل الرواتب الفعلي، يأخذ بعين الاعتبار نسبة الأجيرين الذي يتقاضون كل واحد من مستويات الرواتب، ما يقلل من وزن الرواتب الضخمة في احتساب المعدل.

ويقول التقرير إن عدد الرواتب سجل في العام الماضي ٢٠١٤، ارتفاعا بنسبة ٠,٩٪، رغم أن عدد السكان ارتفع في العام ذاته بنسبة ١,٩٪، بمن فيهم من هم في جيل العمل، وبلغ عدد متقاضي الرواتب في العام الماضي ٣,٢٦٦ مليون أجير.

وحسب تقارير سابقة، ومنها حديثة، فإن نحو ٧٦٪ من الأجيرين في إسرائيل يتقاضون حتى معدل الرواتب الرسمي، وأكثر من ٥٠٪ يتقاضون حتى معدل الرواتب الفعلي، بمعنى حتى ثلثي المعدل الرسمي، و٢٢٪ من الأجيرين يتقاضون حتى الحد الأدنى من الرواتب، الذي بات يعادل ١١٠٠ دولار، ومن المفترض أن يرتفع في شهر نيسان المقبل بنحو ٧٨ دولارًا، أي من ٤٣٠٠ شيكل إلى ٤٦٠٠ شيكل.

انخفاض حاد في نسبة شراء الصحف اليومية

أظهر تقرير جديد أن شراء الصحف الإسرائيلية سجل تراجعًا حادا في العقد الأخير، من ٥٠٪ من قراء الصحف في العام ٢٠٠٥ إلى ٤٠٪ في العام ٢٠١٤، في حين أن قراءة الصحف المجانية اليومية، التي انطلقت من منتصف العام ٢٠٠٧، من خلال صحيفة "يسرائيل هيووم" الموالية لبنيامين نتنياهو، باتت تسجل نسبة ٤٨٪ من إجمالي قراء الصحف.

وكانت الصحيفة الأكثر تضررا من الصحف اليومية المركزية صحيفة "معاريف"، التي كانت حتى مطلع سنوات السبعين، الصحيفة الأوسع انتشارا، لتنتقل إلى المرتبة الثانية في السنوات التي تلت، حتى العام ٢٠٠٩، حينها هبطت إلى المرتبة الثالثة، بعد الأولى "يديעות أحرونوت"، والثانية "يسرائيل هيووم"، لتعصف بالصحيفة أزمة اقتصادية قاصمة، جعلتها تنتقل بين عدة مالكين بسرعة، وهبطت نسبة توزيعها اليوم إلى نحو ٥٣٥٣.

وكان الهبوط الحاد على بيع الصحف مدفوعة الثمن قد طرأ من العام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، وهو العام الذي شهد أول مرة نسبة ٤٠٪، ولكن في ذلك العام كانت نسبة قراءة الصحف المجانية اليومية في حدود ٣٥٪، ومنذ ذلك العام استمر صعود نسبة المجانية، بينما الصحف مدفوعة الثمن، التي سجلت لاحقا ارتفاعا طفيفا، تراجعت مجددا في العام الأخير إلى نسبة ٤٠٪.

صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

علاقات إسرائيل الدولية

تحرير: عاطف أبو سيف



الدعاية في الحملات الانتخابية الأربعة السابقة تدل على تراجع اهتمام الإسرائيليين بالسلام



مظاهرة في تل أبيب تطالب بالعدالة الاجتماعية. الدعاية في الانتخابات الماضية ركزت على الاحتجاجات الاجتماعية

وتقريباً لم يتم التطرق إلى قضايا الصراع. وفيما يتعلق بالرأي العام الإسرائيلي، أظهر استطلاع «مؤشر السلام» أن ٥١٪ من الناخبين اليهود يرون بالقضايا الداخلية، الدينية والمجتمع والاقتصاد، أنها العامل الأهم لتصويتهم، بينما قال ٢٢٫٨٪ إن القضايا الأهم هي القضايا الخارجية والأمنية.

تراجع الاهتمام بالسلام

رأت كورنبرغ أن المعطيات أعلاه تشير إلى تغير تدريجي في الرأي العام الإسرائيلي باتجاه تراجع الاهتمام بعملية السلام، وفي موازاة ذلك ما زال عدد الإسرائيليين الذين يؤيدون اتفاق سلام وحل الدولتين ثابتاً نسبياً. وأضافت أن استطلاعاً أجراه معهد دانيال أبراهام للسلام في الشرق الأوسط، أظهر أنه بين السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ توجد في إسرائيل أغلبية تتراوح نسبتها ما بين ٥٠٪ - ٧٠٪ تؤيد اتفاق سلام.

وأشارت الباحثة إلى أن تراجع الاهتمام بالسلام نابع من عدة عوامل. وفي هذا السياق، يتحدث بريغان عن غياب شعور بإحاح موضوع الصراع لدى جزء من الجمهور الإسرائيلي، ولأنه لا يوجد إرهاب والقضية موجودة خلف الجدار، فإن هذه القضية لا تضع تهديداً داهماً ولا حاجة للانفعال بذلك الآن.

والسبب الثاني لتراجع الاهتمام بالسلام هو «الشعور باليأس والتعب الذي رافق جهود السلام»، وسبب ثالث هو ما يصفه بريغان بـ«الدعاية المريحة»، أي «الاعتقاد بأنه ليس بالإمكان فعل شيء من أجل دفع الموضوع في جميع الأحوال، ولذلك فإنه لا توجد أهمية في التفكير بذلك».

وفسر المحاضر في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، البروفيسور رؤوفين حزان، تراجع اهتمام الإسرائيليين بالسلام، بأن «ثلاثي أصحاب حق الاقتراع ولدوا في داخل وضع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وإلى جانب الشعور بالفشل المتواصل للمفاوضات، فإن النتيجة هي رد فعل لا مبال... والناس تدرك أنه ليس ثمة ما يمكن فعله الآن بخصوص عملية السلام».

ويبدو أن موقف الرأي العام الإسرائيلي قد تغير حيال السلام لجهة المزيد من تراجع الاهتمام به. وبينما آخر استطلاع «مؤشر السلام» في هذا السياق ونشر في كانون الأول الماضي، ولم يتضمنه مقال كورنبرغ، أن ٤٨٪ من الجمهور اليهودي يعتبر أنه لا ينبغي إخلاء ولو أي جزء من المستوطنات في إطار اتفاق سلام برعاية أميركية. فيما رفض ٤٦٪ هذا الموقف. وفي رد على سؤال حول الحل الذي يضمن مستقبل إسرائيل، قال ٤١٪ إن يجب ضم الضفة الغربية وإقامة دولة واحدة، بينما أيد ٣٣٪ قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، من دون التطرق إلى شكل هذه الدولة ومساحتها. وعارض ٥٦٪ الادعاء القائل أنه في إطار اتفاق سلام دائم برعاية الولايات المتحدة ويشمل ترتيبات أمنية مناسبة، بالإمكان نقل الأحياء العربية في القدس الشرقية إلى سيطرة فلسطينية.

ووفقاً للبحث حول التغطية الإعلامية، فإن ٢٨٫٣٪ من الدعاية الانتخابية التلفزيونية تناولت مواضيع «الإرهاب» والعمليات المسلحة والانتفاضة والأمن، و٦٪ تناولت المفاوضات، بينما تناولت ٣٣٪ من الدعاية مواضيع التربية والتعليم والصحة والرفاه والعدالة الاجتماعية، و٢٣٪ فقط تناولت الموضوع الانتخابي. ووجد البحث أن ١٩٫٩٪ من الدعاية في نشرات الأخبار تناولت الانتفاضة والوضع الأمني و١٠٫٦٪ من هذه التغطية الإخبارية تطرقت إلى الفلسطينيين والمفاوضات، بينما تطرقت ١٨٪ إلى الأقلية العربية في إسرائيل، وفي المقابل احتلت المواضيع الاجتماعية ١٤٫٩٪ من التغطية الإخبارية، و١١٫٨٪ تطرقت إلى الجريمة والفساد، وكان عدد التقارير الإخبارية التي تناولت المواضيع الأمنية والمفاوضات عشية انتخابات ٢٠٠٩ أكثر بكثير من انتخابات العام ٢٠٠٦ كما أن التقارير الاجتماعية انخفضت.

وركزت الدعاية الانتخابية لحزب الليكود على عملية السلام بأنها أحد التهديدات الأمنية على إسرائيل. ووصفت هذه الحملة الانتخابية ليفني بأنها «تهديد أممي» وأن «تسيب ليفني ستقسم القدس، وستعود إلى حدود العام ١٩٦٧ وصواريخ القسام ستطر على إسرائيل»، وأنه «فقط ليكود كبير سيوقف الانتساب، ويتصمر على الإرهاب، ويحافظ على القدس والجولان... ليكود كبير يعني إسرائيل قوية»، وفي المقابل، ركزت الدعاية الانتخابية لحزب كديما على الصراع، فيما ظهرت ليفني في هذه الدعاية تقول إن التصويت لها سيضمن «إدارة الصراع بصورة براغماتية».

وفيما يتعلق بموقف الرأي العام الإسرائيلي، فقد بين استطلاع «مؤشر السلام»، في تشرين الأول ٢٠٠٨، أن ٤٧٪ من المستقلين اعتبروا أن مواقف الأحزاب في مواضيع الأمن والسلام هي الأهم، مقابل ٣٦٪ أولوا اهتماماً أكثر بالمواضيع الاجتماعية والاقتصادية. لكن استطلاعاً آخر أجري بعد شهرين قليلة من تشكيل الحكومة، أظهر أن ٦٢٪ يرون بالأزمة الاقتصادية أنها القضية الأهم العائلة أمام الحكومة، و٢٧٪ فقط قالوا إن المفاوضات مع الفلسطينيين هي القضية الأهم.

انتخابات العام ٢٠١٣

بعد تولي نتنياهو رئاسة الحكومة في أعقاب انتخابات العام ٢٠٠٩ لمدة أربع سنوات تقريباً، جاءت انتخابات العام ٢٠١٣، التي ابتعدت فيها هذه المعركة عن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أكثر من أي معركة انتخابية سابقة. وحافظ الليكود في هذه الانتخابات على شعاره «من أجل إسرائيل قوية، ولكن من دون ذكر الموضوع الأمني، وبدلاً من ذلك تحدثت شعارات حزب الليكود عن «تعليم مجاني من سن ٣ سنوات» أو «خفض كبير لتكلفة الهواتف المحمولة».

وركزت الدعاية الانتخابية لحزب العمل على الاحتجاجات الاجتماعية في العام ٢٠١١، التي دعت إلى العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية،

الضفة الغربية وقطاع غزة) هما الاعتبار المركزي في تصويتهم، بينما قال ٦٦٪ إن هذا الاعتبار هو موضوع «الإرهاب»، وقال ٦٣٪ إن الموضوع المركزي بالنسبة لهم هو الاقتصاد، و٥١٪ قالوا إنه السياسة الاجتماعية.

كذلك جاء في ملخص استطلاع «مؤشر السلام» في كانون الثاني ٢٠٠٣، أنه «في المراحل المتأخرة من المعركة الانتخابية جرى تحويل المجهود الدعائي لمعظم الأحزاب الأساسية إلى الموضوع الأمني، فيما أقيمت المواضيع الاجتماعية والاقتصادية إلى الزاوية، وذلك على الرغم من أنه يتضح أن الموضوع الاقتصادي - الاجتماعي بنظر الجمهور لا يقل أهمية عن الموضوع الأمني، لا بل يفوق أهمية».

وكان «مؤشر السلام» قد أظهر في حينه أن ٤٥٪ من الناخبين اعتبروا أن ترميم الاقتصاد ينبغي أن يكون على رأس اهتمامات الحكومة الجديدة، بينما قال ٤٣٪ إن حل الصراع يجب أن يكون في مقدمة هذه الاهتمامات. ورأت كورنبرغ أنه من الجائز أن التركيز الإعلامي على القضايا الاجتماعية، والاهتمام أقل بالقضايا الأمنية، أديا إلى نسب اهتمام متساوية تقريباً لدى الناخبين، وذلك إلى جانب التركيز على شخصيات المرشحين أيضاً.

انتخابات العام ٢٠٠٦

جرت انتخابات الكنيست في العام ٢٠٠٦ في أعقاب انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، في صيف العام ٢٠٠٥، وتأسيس شارون لحزب كديما. وركزت العمل عمير بيرتس، ورئيس حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، وركز بيرتس في الدعاية الانتخابية على القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ووجد البحث المذكور أعلاه حول التغطية الإعلامية، أن ١١٫٥٪ من هذه التغطية تطرقت إلى الوضع الأمني والهجمات والعمليات المسلحة والانتفاضة، و١٣٪ تناولت المفاوضات والفلسطينيين، بينما ٢٠٫٣٪ تناولت التربية والتعليم والصحة والرفاه والعدالة الاجتماعية، و١٩٪ تطرقت إلى الجريمة والفساد، وأشار هذا البحث إلى حدوث ارتفاع كبير في التغطية الإعلامية للمواضيع الاجتماعية قياساً بتغطية موضوعي الأمن وعملية السلام.

من جانبها ركز حزبا كديما والليكود اهتماماً أكبر في حملتهما الانتخابية على موضوع الصراع، وكانت شعارات الليكود: «الليكود قوي، إسرائيل آمنة» ومستقبلي، أممي، الليكود هو (القرار الصحيح»، واعتمدت حملة كديما على شخصية شارون، الذي غاب عن المسرح السياسي بعد دخوله في غيبوبة، إضافة إلى التركيز على موضوع الصراع، وقال أولمرت إنه «في العام ٢٠٠٦ علمت أنني معني بالانسحاب من كل يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) ولذلك أردت أن يكون هذا الموضوع مطروحاً على الأجدد، وهكذا فإنه في حال تحقق ذلك، سيكون الشعب قد خولني ولن يكون بالإمكان الادعاء ضدي بعد ذلك أنه «طلب تخويل لسياسة معينة وطبقت أخرى».

وقال أولمرت في إحدى الدعايات الانتخابية التلفزيونية إنه «ينبغي القول نعم لحدود دائمة، ونعم لدولة يهودية مع أغلبية يهودية ثابتة، ونعم لاقتصاد تراقفه الرأفة»، وكتبت كورنبرغ أن تسلسل كلمات أولمرت لم يكن عفويًا عندما وضع حل قضية الحدود وضمان أغلبية يهودية، وهما قضيتان مرتبطتان بالصراع، فوق القضية الاقتصادية. وقال شعار آخر لحزب كديما (واسم الحزب يعني إلى الأمام أو قدماً) إنه «مستمرين قدماً على درب شارون، قيادة قوية من أجل السلام».

ووفقاً لكورنبرغ، فإن «صرف الانتباه إلى الشؤون الخارجية والمشاكل الداخلية هو مؤشر على حركة عامة لدى الرأي العام الإسرائيلي باتجاه الوسط السياسي... والإسرائيليون قلقون من المشاكل الاجتماعية وكذلك من الصراع، وهم يريدون البقاء في الوسط. وهذه الحركة باتجاه الوسطية السياسية ساهمت بمفوز كديما في انتخابات العام ٢٠٠٦».

إلا أن استطلاعات «مؤشر السلام» الشهرية التي نشرت في تلك الفترة أظهرت بعض التناقض. ففي استطلاع نُشر في تشرين الثاني العام ٢٠٠٥، أشار ٥٢٪ من الناخبين إلى الموضوع الاجتماعي - الاقتصادي على أنه العامل المركزي الذي سيؤثر على تصويتهم، فيما أشار ٢٧٪ إلى القضايا الأمنية - السياسية على أنها الأكثر تأثيراً على تصويتهم، لكن الأمور انقلبت في استطلاع «مؤشر السلام» لشهر شباط العام ٢٠٠٦، عندما قال ٤٧٪ من الناخبين إن الموضوع الأمني هو العامل الأكثر تأثيراً على تصويتهم، بينما قال ٣٧٪ إن القضايا الاجتماعية - الاقتصادية هي الأكثر تأثيراً.

ولم تفسر كورنبرغ بوضوح سبب الاختلاف بين نتائج استطلاعين أجريا خلال ثلاثة أو أربعة شهور، لكنها اعتبرت أنه في هذه المعركة الانتخابية التي ركز فيها حزب بصورة حصرية على القضايا الاجتماعية - الاقتصادية، يتضح أنه على الرغم من أن الصراع لم يغيب أبداً عن الوعي الإسرائيلي، إلا أن قضايا أخرى بدأت تحتل مكاناً عالياً في سلم الأولويات.

انتخابات العام ٢٠٠٩

جرت انتخابات العام ٢٠٠٩ في ظل عدوان «الرصاصة المصوب» على قطاع غزة والأزمة الاقتصادية العالمية. والمرشحين الرئيسيين في هذه الانتخابات هما نتنياهو وكرئيس لحزب الليكود وتسيبي ليفني رئيسة حزب كديما. ودلت التغطية الإعلامية على وجود تركيز في هذه الانتخابات على القضايا الأمنية.

يغيب عن المعركة الانتخابية الحالية في إسرائيل موضوع العملية السياسية واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ويتأسي ابتعاد الخطاب الانتخابي الإسرائيلي عن هذا الموضوع استمراراً للمعارك الانتخابية السابقة، وعلى ضوء ظهور الموضوع الاجتماعي - الاقتصادي في الأجندة الانتخابية هذا العام والأعوام الماضية، واللافت أن الناخب الإسرائيلي، بشكل عام، لا يربط بين استمرار الاحتلال والتمييزات التي ترصد من أجل ترسيخه وتعميقه، وبين تراجع الوضع الاقتصادي لدى شرائح واسعة، من اتساع لدائرة الفقر وغلاء المعيشة وارتفاع أسعار السكن.

وتناولت الباحثة مايا كورنبرغ، في مقال نُشر في العدد الأخير من دورية «عدكان إستراتيجي» الصادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، هذا الموضوع تحت عنوان «ضريبة كلامية: السلام والسياسة في إسرائيل منذ العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠١٣»، التي جرت فيها أربع معارك انتخابية للكنيست، ويسعى هذا المقال إلى التحليل في رأي الجمهور الإسرائيلي في عملية السلام بين هذه الأعوام من خلال انعكاسه في معارك الانتخابات للكنيست، والسؤال المركزي المطروح في المقال هو ما إذا كان هناك تلاؤم بين المواضيع المروحة في مركز الدعاية الانتخابية والرأي العام الإسرائيلي حيال عملية السلام، واشتمل المقال على مقابلات خاصة مع صناع رأي عام.

واعتبر الخبير في الإستراتيجية السياسية - الحزبية، ليئور حوريف، الذي عمل مع رئيس حكومة إسرائيل الأسبق، أريئيل شارون، أن «السلام هو نوع من الضريبة الكلامية، مصادرة... يبيعها مدير الحملة الانتخابية، تماماً مثلما يتم بيع أي شيء آخر، وحقيقة أنهم لا يستعدون السلام هي إثبات على ضعف هذه القيمة، ولو كان بإمكانهم بيعه لفلغوا ذلك».

إن عملية السلام» وشكل استغلالها في الدعاية الانتخابية أو غيبيها، عنصر مركزي دائم في السياسة الإسرائيلية. وفي موازاة ذلك، تراجعت أهمية البرنامج السياسي الحزبي في إسرائيل، لدرجة أن حزب الليكود الذي كان الحزب الأكبر في انتخابات العام ٢٠١٣، لم يطرح برنامجاً سياسياً في انتخابات تلك السنة، ولا في الانتخابات الحالية.

وقال الخبير في الإستراتيجية السياسية - الحزبية، جورج بيرنباوم، الذي وضع حملة شارون الانتخابية في حينه، إن «البرنامج السياسي لم يعد أمراً هاماً، والناس يلتفتون إلى وسائل الإعلام والرسائل فيها متنوعة جداً، لكن الناس معتادة أيضاً على تلقي المعلومات بوجبات صغيرة». فقد أصبحت وسائل الإعلام الوسيلة المركزية التي يستخدمها السياسيون من أجل التواصل مع الناخبين والتعبير عن آرائهم.

كذلك أشار كبير المعلقين السياسيين في صحيفة «يديעות أحرنونوت»، ناحوم بريغان، إلى أن «تصريحات السياسيين طوال فترة الحملة الانتخابية تقوم بدور أهم من البرنامج السياسي. لماذا؟ لأنهم يقولون أحياناً شيئاً ما ويتورطون به، ويريدون طمس، وتحاول الدعاية الانتخابية الكشف عن هذا الطمس».

انتخابات العام ٢٠٠٣

كانت المنافسة الأساسية في انتخابات العام ٢٠٠٣ بين رئيس حزب الليكود، أريئيل شارون، ورئيس حزب العمل، عميرام مستناع، وكان في خلفية هذه المعركة الانتخابية شعار «موت أوسلو» والانتفاضة الثانية. ولفتت كورنبرغ إلى أن دعاية حزب الليكود ركزت بالأساس على شخصية شارون، وبشكل أقل على قضية الأمن.

وقال بيرنباوم «أظهرا أريئيل شارون في الدعاية التلفزيونية وهو يقطف الورد مع أطفاله في مرزته، وقد حولناه إلى جد وجهنا شخصيته أكبر من الحياة. فأحياناً تكون الحملات الدعائية التي تركز على شخصية ما شيئاً كبيراً جداً، لدرجة أن لا شيء آخر أهم منها»، وقد كان شعار حزب الليكود في تلك الانتخابات «الشعب يريد شارون»، وهو شعار ولد من الشعار الذي كان منتشرًا قبل ذلك ويقول «إن الشعب يريد السلام». وفي موازاة ذلك، حاولت الدعاية الانتخابية لحزب العمل الرد على شعار الليكود بشعار «لن ننضم إلى حكومة شارون»، أو فقط نستاع بمقدوره، وللليكود لا».

واعتبرت كورنبرغ أن هذه الشعارات تؤكد التركيز على الشخصية أكثر من التركيز على القضية الأمنية. وبين بحث حول التغطية الإعلامية في قنوات التلفاز الإسرائيلية المركزية، الأولى والثانية والعاشرة، عشية انتخابات العام ٢٠٠٣، أن ٧٢٪ فقط من هذه التغطية تطرقت إلى الفلسطينيين والمفاوضات، و٩٦٪ من هذه التغطية تطرقت إلى «الإرهاب» والأمن، بينما ٥٨٪ من التغطية تطرقت إلى قضايا التربية والتعليم والصحة والرفاه الاجتماعي، و٣٣٫٢٪ تطرقت إلى قضايا الجريمة والفساد. وبيّنت هذا البحث أن قضايا السلام والأمن لم تكن في مركز الدعاية الانتخابية، رغم أن انتخابات العام ٢٠٠٣ جرت في ظل انتفاضة القدس والأقصى، التي كانت ما زالت متواصلة.

وبيّنت كورنبرغ أن المواضيع التي ركز عليها السياسيون والأحزاب تختلف عن المواضيع التي تهم الناخبين، والتي تظهر من خلال استطلاع «مؤشر السلام» الأكاديمي واستطلاعات أخرى مشابهة. فقد أظهر استطلاع كهذا، أجراه مركز «Israel National Election Studies»، تدريج اهتمامات الناخبين، عشية انتخابات ٢٠٠٣، وجاء فيه أن ٦٧٪ أشاروا إلى أن السلام والمناطق (أي

متابعة

متابعة

متابعة

متابعة

متابعة

إسرائيل تمنح ٤٥ إفريقيا مكانة لاجئ من أصل قرابة ١٨ ألفاً قدموا طلبات لجوء!

قدم ٢٤٠٨ إريتريين طلبات لجوء، لكن اعترف بأربعة منهم فقط كلاجئين، أي نسبة ٠٫٦٪. ورفضت السلطات الإسرائيلية ٩٩٧ طلباً، وغادر ٧٢ إريتري إسرائيل و١٣٣٥ لم يتلقوا رداً على طلباتهم حتى الآن.

وتدعي السلطات الإسرائيلية أن سبب التأخر في الرد على طلبات اللجوء هو عدم وجود ملاكات كافية في دائرة الهجرة للاعتناء بالطلبات، وأن هناك ٤٧ وظيفة شاغرة من أصل ٦٠ وظيفة. وتعهّد مدير عام سلطة السكان والهجرة، أمنون بن عامي، في الرد الذي قدمته الدولة إلى المحكمة العليا بأن يتم اتخاذ قرار بشأن ٣٥١٩ طلب لجوء لمواطني إريتريا والسودان الذين ينتظرون الرد على طلباتهم.

وتبين السلطات الإسرائيلية على ١٤٢٪ فقط من طلبات اللجوء التي قدمها مواطنون سودانيون، ولم تمنح أي منهم مكانة لاجئ. ومنذ شهر تموز العام ٢٠٠٩ قدم مواطنون سودانيون يتواجدون في إسرائيل، وغالبيةهم من إقليم دارفور، ٣٦٥ طلب لجوء، لكن السلطات أجابت على ٤٥ طلباً فقط، وتم رفض طلبات ٤٠ منهم ومنح ٥ مكانة مقيم مؤقت، وغادر إسرائيل أو ألفوا طلباتهم لـ ٣٦٦ طلب لجوء من السودان، فيما لا يزال ٢١٨٤ ينتظرون رداً.

ويبين أن حال اللاجئ الإريتريين ليست بأفضل من السودانيين. فقد

واعتبرت كورنبرغ بوضوح سبب الاختلاف بين نتائج استطلاعين أجريا خلال ثلاثة أو أربعة شهور، لكنها اعتبرت أنه في هذه المعركة الانتخابية التي ركز فيها حزب بصورة حصرية على القضايا الاجتماعية - الاقتصادية، يتضح أنه على الرغم من أن الصراع لم يغيب أبداً عن الوعي الإسرائيلي، إلا أن قضايا أخرى بدأت تحتل مكاناً عالياً في سلم الأولويات.

واعتبرت كورنبرغ أن هذه الشعارات تؤكد التركيز على الشخصية أكثر من التركيز على القضية الأمنية. وبين بحث حول التغطية الإعلامية في قنوات التلفاز الإسرائيلية المركزية، الأولى والثانية والعاشرة، عشية انتخابات العام ٢٠٠٣، أن ٧٢٪ فقط من هذه التغطية تطرقت إلى الفلسطينيين والمفاوضات، و٩٦٪ من هذه التغطية تطرقت إلى «الإرهاب» والأمن، بينما ٥٨٪ من التغطية تطرقت إلى قضايا التربية والتعليم والصحة والرفاه الاجتماعي، و٣٣٫٢٪ تطرقت إلى قضايا الجريمة والفساد. وبيّنت هذا البحث أن قضايا السلام والأمن لم تكن في مركز الدعاية الانتخابية، رغم أن انتخابات العام ٢٠٠٣ جرت في ظل انتفاضة القدس والأقصى، التي كانت ما زالت متواصلة.

وبيّنت كورنبرغ أن المواضيع التي تهم الناخبين، والتي تظهر من خلال استطلاع «مؤشر السلام» الأكاديمي واستطلاعات أخرى مشابهة. فقد أظهر استطلاع كهذا، أجراه مركز «Israel National Election Studies»، تدريج اهتمامات الناخبين، عشية انتخابات ٢٠٠٣، وجاء فيه أن ٦٧٪ أشاروا إلى أن السلام والمناطق (أي

متابعة

متابعة

متابعة

السلطات الإسرائيلية حالياً في معتقل «حولوت»، ١٩٤٠ لاجئاً، بينهم ١٤٧٦ مواطنون سودانياً و٤٦٤ مواطني إريتريا. وبين المحتجزين في هذا المعتقل هناك ٨٦٥ طالب لجوء محتجزين منذ أكثر من تسعة شهور.

ونقلت صحيفة «هارتس»، يوم الخميس الماضي، عن المحامي يونتان بيرمان، وهو أحد المحامين الذين يمثلون المنظمات الحقوقية في اللتماس إلى المحكمة العليا، قوله إن «المعطيات التي قدمتها الدولة تدل على مدى الخلل والعبث الموجود في جهاز اللجوء في إسرائيل ومن أساسه، ومدى المس الذي يسببه الاحتجاز في حولوت. وهذه المعطيات تدل، خلافاً لادعاء الدولة، أن السلطات تتقاسم في دراسة طلبات الذين

أرغموا على المكوث في المنشأة». وأضاف بيرمان أن «هذه المعطيات تؤكد أن الدولة لا تتردد في سلب حرية أكثر من ألف لاجئ من سكان إقليم دارفور، الذي تجري فيه إبادة شعبه. وتدل أيضاً على أن هدف الاحتجاز في حولوت هو كسر روح من يحظر طرده، ومن أجل إرغامهم على «الموافقة» على إرسالهم إلى مكان يعرض حياتهم للخطر، وأكثر ما تدل عليه هذه المعطيات، هو انعدام الفائدة من تقديم طلبات لجوء إلى جهاز وضع هدفاً مسبقاً أمامه يتحمل بعدم الاعتراف بلاجئين».

متابعة

متابعة

متابعة

قراءة في تقرير جديد حول «الأجانب غير المواطنين في إسرائيل»

تعريف: ننقل هنا الجزء الثاني والأخير من تقرير صدر حديثًا عن «معهد الاستراتيجية الصهيونية» (يميني) يقدم عرضاً مفصلاً للمعطيات المركزية ولشئى المواقف المتعلقة بما يصفه معدو التقرير «ظاهرة الأجانب والمتسلسلين الذين يعيشون في إسرائيل من دون أن يكونوا مواطنين فيها»، والتي كاتر وما زالت تثير أصداء وردود فعل واسعة ومتباينة في الدولة العبرية. وكنا نشرنا الجزء الأول منه في العدد السابق من «المشهد».

ثأنيًا: العمال الأجانب

هناك خلاف بين الجهات الرسمية المختلفة في الدولة حول عدد الأشخاص الذين دخلوا إلى إسرائيل بموجب تأشيرة «عامل أجنبي». وفقا لمعطيات وزارة الداخلية- سلطة السكان والهجرة- فإن عدد العمال الأجانب الذين يعيشون حاليا في إسرائيل يصل إلى ٨,٦٦5 عامل من بينهم ٧٣٦٣ عامل بموجب تأشيرة قانونية، و١0٠٣4 عامل انتهى مفعول تأشيرتهم وهم زالوا يمكنهم في إسرائيل بصورة مخالفة للقانون. أما مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فإنه لا يميز من جهته في المعطيات الصادرة عنه، بين عمال أجانب قانونيين وعمال أجانب انتهى مفعول تأشيرة الدخول والعمل الممنوحة لهم. ويتضح من معطيات إجمالية نشرها مكتب الإحصاء المركزي في نهاية العام ٢٠١٣، أنه من بين العمال الأجانب الذين دخلوا إلى البلاد ابتداء من العام ١٩٩0، ما زال يعيش في إسرائيل ما مجموعه ٩٩٥٠ عامل أجنبي، وهو رقم أعلى من الرقم الذي أوردته سلطة السكان والهجرة. ويشار في هذا السياق إلى أن حركة دخول العمال الأجانب إلى إسرائيل، بدأت قبل العام ١٩٩0، ومن هنا يمكن الافتراض أن عدد العمال الأجانب الذين ما زالوا يتواجدون في إسرائيل، أعلى من الرقم الذي أورده مكتب الإحصاء المركزي، فيما لو كانت المعطيات تشمل أيضا العمال الذين دخلوا إلى البلاد قبل العام المذكور. فضلا عن ذلك، فإن مكتب الإحصاء المركزي يعرض سنويا معطيات حول كمية العمال الأجانب الذين دخلوا إلى إسرائيل في كل عام وكمية العمال الذين غادروها في العام ذاته، ابتداء من العام ١٩٩0. وبناء على ذلك، يمكن ملاحظة أن عدد العمال الأجانب القادمين مع خصم عدد العمال المغادرين، بلغ (في نهاية العام ٢٠١٣) ما مجموعه ١٠١4٠٠ عامل أجنبي، وهو رقم يختلف عن الرقمين المذكورين آنفا.

إجمالاً فإن معطيات وزارة الداخلية تشير إلى أن عدد العمال الأجانب الذين يعيشون حاليا في إسرائيل، يبلغ حوالي ٨٨ ألف عامل، يتواجدون بصورة قانونية وغير قانونية، في حين تظهر معطيات مكتب الإحصاء المركزي أن عدد العمال الأجانب الذين يعيشون حاليا في إسرائيل يبلغ حوالي ١٠٠ ألف عامل. في المقابل، تشير معطيات تضمنها تقرير «لجنة سوفيغر لوقف التسلسل إلى إسرائيل»، إلى أن كمية العمال الأجانب في إسرائيل أعلى بكثير، ووفقا لهذا التقرير فإن عدد العمال الأجانب الذين يعيشون في إسرائيل (بصورة قانونية وغير قانونية) يتراوح حاليا بين ١٠٠ ألف و ٢٠٠ ألف عامل، لكن هذه الأرقام غير مستودة بمعطيات رسمية.

البلدان الأصلية

وفقا للمعطيات الرسمية فإن البلدان الأصلية الرئيسية التي قدم منها العمال الأجانب إلى إسرائيل، هي: تايلاند، الفلبين، ودول الاتحاد السوفييتي سابقا.

وتبين تفاصيل معطيات صادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن العمال الأجانب الذين دخلوا بموجب تأشيرة عمل، ومكثوا في إسرائيل في نهاية العام ٢٠١٢، قدموا من تايلاند (٢٦٪)، الفلبين (٢٢٪)، دول

الاتحاد السوفييتي سابقا (١٣٪)، رومانيا (٧٪)، الهند (٨٪)، والباقي من دول أخرى ومنها نيبال، سيريلانكا والصين. ووفقا لهذه المعطيات، فقد بلغ عدد العمال الأجانب الذين قدموا إلى إسرائيل في العام ٢٠١٢ من دول الاتحاد السوفييتي سابقا حوالي ٥٨٠٠ عامل (٢٠٪ من مجموع العمال القادمين بموجب تأشيرة عمل)، ومن الفلبين حوالي ٥٠٠ عامل (٧٪)، وحوالي ٣٨٠ عامل من تايلاند (١٣٪). وفي العام ٢٠١١ دخل إلى إسرائيل حوالي ٩٨٠٠ عامل أجنبي من تايلاند (٣٠٪ من مجموع العمال الأجانب الذين دخلوا إلى إسرائيل في العام ذاته)، ونحو ٥٨٠٠ عامل من دول الاتحاد السوفييتي سابقا (٨٪)، و٥4٠٠ عامل من الفلبين (٧٪).

وتبين معطيات مكتب الإحصاء المركزي أن متوسط عمر العمال الأجانب الذين يعيشون حاليا في إسرائيل، يبلغ ٤٠,٢ عام، وأن ٥٢٪ من هؤلاء العمال هم من الرجال، و 4٨٪ نساء.

ووفقا لمعطيات سلطة السكان والهجرة التابعة لوزارة الداخلية، فإن أكثرية العمال الأجانب المتواجدين بصورة قانونية في إسرائيل (٥٨٪) يعملون في مجال رعاية المسنين والمرضى، فيما يعمل ٣٠٪ من العمال الأجانب في فرع الزراعة، و ٨٪ في فرع البناء، ونحو 4٪ يعملون كخبراء في مجالات مختلفة، والباقي كعمال في فروع الصناعة والفنادق والمطاعم وغيرها.

حجج مع وضد استيعاب العمال الأجانب

من بين الحجج التي ذكرت آنفا في سياق الموقف المعارض لاستيعاب المتسلسلين (الأمنية والاجتماعية والصحية والديمقراطية) فإن الحجة المركزية التي تطرح ضد استيعاب العمال الأجانب في إسرائيل، هي الحجة الديمغرافية. صحيح أن مال العمال الأجانب، في الظاهر، هو العودة إلى الدول التي قدموا منها، غير أن الملاحظ من ناحية عملية هو أن الكثيرين منهم يستقرون في إسرائيل، وأن وزارة الداخلية تواجه صعوبة في طردهم من البلاد حتى بعد انتهاء مفعول تأشيرة العمل الممنوحة لهم.

وقد تطرق إلى هذه الحجة تقرير «لجنة أكشتاين» (لجنة شكلتها الحكومة برئاسة البروفسور تسفي أكشتاين، نائب محافظ بنك إسرائيل، بغية رسم سياسة لمعالجة مسألة العمال الأجانب في إسرائيل، وقدمت استنتاجاتها في العام ٢٠٠٧)، وجاء في تقرير هذه اللجنة: «إن تشغيل عمال غير إسرائيلييين بحجم واسع وكبير، ينطوي على انعكاسات بعيدة المدى على المجتمع الإسرائيلي. ويبدو الحديث في المقام الأول حول عمليات هجرة تؤدي إلى اتساع مجموعات أقلية ذات رابطة هشة بالهوية القومية، وإلى قيام جاليات منعزلة تعاني من إهمال بيئي، كما هو حاصل لدى جاليات مهاجرين في أوروبا الغربية».

مع ذلك فإن النقاش المركزي فيما يتعلق بالعمال الأجانب يتناول في شكل رئيس مساهمتهم في الاقتصاد الإسرائيلي. فمن جهة، ثمة من يقول بان وجود العمال الأجانب يضر بتشغيل وفرض عمل الإسرائيليين، وقد ورد، على سبيل المثال، في تقرير «لجنة أكشتاين» أن تشغيل عمال أجانب «يضر بفرض وإمكانات تشغيل إسرائيلييين غير مهرة أو حرفيين، ويمس بأجورهم، فضلا عن ذلك، فإنه يعيق دمج تقنيات جديدة، ويشجع نشاطات اقتصادية لا تمتلك إسرائيل فيها أفضليات نسبية». هذا الإدعاء (الحجة) ورد أيضا بحدة أكبر في ورقة موقف أعدها طاقم برئاسة البروفسور أكشتاين، وصدرت عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» و«مئدى قيساريا، الاقتصادي، وجاء فيها: إن زيادة العرض لعمال ذوي مهارات متدنية وأجر منخفض بشكل خاص، تولد ضغطا فوريا لخفض أجور عمال من ذوي المهارات المتدنية أكثر. إن القدرة الأفضل

للمهاجرين وعدم مطالبتهم أو توجيههم للحصول على خدمات الرفاه الاجتماعي، يدفعان عمالا محليين، بصورة عرضية (واسعة) وفي الفروع المشابهة، للعمل في أشغال بأجر منخفض، وكذلك إلى الاعتماد على جهاز الرفاه المحلي الذي يخرج قسما منهم من سوق العمل، وكنتيجة لذلك تتسع أبعاد الفقر وعدم المساواة في مدخولات السكان المحليين.

كذلك فقد أثرت هذه الحجة مؤخرا أيضا في تقرير «اللجنة لمكافحة الفقر في إسرائيل» والذي جاء فيه: «إن تشغيل العمال الأجانب يضر في المقام الأول بالعمال الإسرائيليين ذوي المهارات المتدنية، والذين يجدون أنفسهم مضطرين للخروج من الفروع التي يشغل فيها عمال أجانب، وذلك كونهم لا يستطيعون التنافس في ظل مستويات الأجور (المنخفضة) التي يتقاضاها العمال الأجانب»، وقد أوصت اللجنة، بناء على ذلك، بتقليص عدد العمال الأجانب في إسرائيل.

في المقابل يدعي أرباب العمل أن الإسرائيليين غير معنيين بالعمل في مجالات «العمل الأسود» كالزراعة أو البناء، ولذلك لا مفر من تشغيل عمال أجانب في هذه المجالات.

إلى ذلك، فقد عارض بوعر آزاد، من «معهد القدس لدراسات السوق» في ورقة موقف نشرت في تشرين الثاني ٢٠٠٩، الادعاءات والحجج التي تطرحها الجهات الحكومية فيما يتعلق بموضوع العمال الأجانب، وجاء في ما كتبه آزاد: «بصورة عامة، تظهر استنتاجات أبحاث كثيرة جرت في أوروبا وفي إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – OECD، وكذلك معطيات زيادة التشغيل والإنتاج في الاقتصاد الإسرائيلي في موازاة زيادة عدد العمال الأجانب، أن تأثير عمل المهاجرين على مستوى البطالة، تأثير هزيل، بل ويبدو بشكل عام على تأثير إيجابي على السوق المحلية، ولكن في إسرائيل تمعدل الوزارات والدوائر الحكومية إلى اقتباس أبحاث تمثل الشاهد عن الدول التي قدموا منها، غير أن الملاحظ من ناحية عملية هو أن العمال الأجانب في إسرائيل، والقيود والعقبات التي توضع في طريقهم، لا ينسجمان مع تطلع إسرائيل نحو إقامة مجتمع حر ومنفتح، والالتزام بالمعايير المتبعة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية».

إجراءات لخفض عدد العمال الأجانب

اتخذت الحكومة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة سلسلة قرارات تهدف إلى خفض كمية العمال الأجانب في إسرائيل، وقد استهدفت هذه القرارات بشكل رئيس خفض عدد العمال الأجانب في فرعي الزراعة والبناء، حيث حددت الحكومة حصة (كوتا) مقيدة في هذا الصدد، في حين أنها لم تحدد كوتا مقيدة لكمية العمال الأجانب في الفروع الأخرى، وخاصة في مجال رعاية المسنين والمرضى. وقد كان من المفروض، بموجب قرارات الحكومة، خفض كمية التأشيرات للعمال الأجانب في فرع البناء من ٨٠٠٠ تأشيرة إلى ٥٠٠٠ تأشيرة في العام ٢٠١١، والعمل فيما بعد على تقليص كمية التأشيرات بصورة تدريجية حتى الصفر، غير أن الحكومة عادت واتخذت قراراً في تموز من العام ذاته بإبقاء كمية هذه التأشيرات على حالها (٨٠٠٠ تأشيرة) لمدة عامين آخرين (حتى تموز ٢٠١٣) على أن يتم تقليص عددها تدريجيا إلى صفر بحلول العام ٢٠١٦. وقد بلغ عدد العمال الأجانب الذين عملوا حتى تشرين الأول ٢٠١4 في فرع البناء الإسرائيلي حوالي ٧١٠٠ عامل، منهم ٧١٠٩ عمالاً عملوا في هذا الفرع بصورة غير قانونية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه سجلت في المقابل، في السنوات الأخيرة، زيادة تدريجية في تشغيل الإسرائيليين «المتسلسلين» الأارقة في فرع البناء. كذلك الحال فيما يتعلق بفرع الزراعة، الذي فرضت الحكومة فيه قيودا تهدف إلى خفض عدد العمال الأجانب. ففي العام ٢٠١١ كان من المفروض خفض كمية العمال الأجانب في هذا

نفي وجود دين كهذا لخميا.

وأبنت «لجنة الثلاثة»، المؤلفة من المستشارة القانونية لمكتب رئيس الحكومة ومسؤول كبير في إدارة الموارد البشرية ومحاسب المكتب، تحفظها من التعاقف مع فحيفا وأكدت أن الأعمال التي نفذها لم تكن مستعجلة، لكن هذه اللجنة صادقت على هذا التعاقف.

وأشار تقرير المراقب أيضا إلى ارتفاع المصروفات على الطعام والضيافة في بيت رئيس الحكومة الرسمي، في السنوات الأولى لولاية تنتياهو، إلى أكثر من الضعفين وشملت طلبيات طعام جاهز من مطاعم أو فنادق، ومنتجات من سوبرماركتيات ومشروبات وغير ذلك. وبلغت مصروفات عائلة تنتياهو ٢١١ ألف شيكل في العام ٢٠٠٩، وارتفعت إلى 4٩٠ ألف شيكل في العام ٢٠١١، وإلى 4٥٨ ألف شيكل في العام ٢٠١٢، لكن هذه المصروفات تراجعت إلى ٢٢٦ ألف شيكل في العام ٢٠١٣، وذلك بعد الإعلان عن تحقيق يجريه المراقب في أعقاب الدعوى التي قدمها نفتالي.

وقال التقرير إن البيت الرسمي لرئيس الحكومة يدار من دون تحديد سقف لجزء من المصرفات، وأنه لا توجد أية قيود على شراء الطعام، ولم يتم تحديد أي سقف لعدد الوجبات التي يمكن طلبها في اليوم، وإنما تم تحديد سقف فقط لثمن الوجبة وهو ٢٥٠ شيكل للشخص الواحد.

وأضاف التقرير أن ميزانية شراء الملابس ومساحيق التجميل وتصنيف الشعر هي ٥4 ألف شيكل في السنة، لكن لدى بدء ولاية تنتياهو في العام ٢٠٠٩، قررت المستشارة القانونية لمكتب رئيس الحكومة ومحاسب المكتب فصل هذه الميزانية إلى ميزانيتين وزيادة المصروفات في هذه الناحية، ما أدى إلى زيادة الإنفاق على مساحيق التجميل وتصنيف الشعر إلى ضعفين ونصف الضعف عن المبلغ الأصلي. ووصف المراقب زيادة هذه المصروفات بأنها جرت بصورة التوائية.

كذلك تبين من تحقيق المراقب أن ميزانية النظافة في المنزل الرسمي والمنزل الخاص تضاعفت في العام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٥٣٢ ألف شيكل، وبلغت هذه المصروفات في المنزل الرسمي وحده ١٦ مليون شيكل في العام ٢٠١١، و4٥٥ ألف شيكل في العام ٢٠١٢، وبلغت مصروفات تنظيف الفيلا في قيساريا ٨١٦٦ شيكل شهريا. رغم أن السيد تنتياهو وعائلته يمكنان معظم أيام السنة في المنزل الرسمي، بينما يمكنان في المنزل الخاص في نهايات الأسبوع بالأساس” حسبما جاء في تقرير المراقب. ووصف المراقب هذه المصروفات بأنها “مبالغ فيها بشكل ملحوظ”.

وبلغت مصروفات صيانة الفيلا في قيساريا ٣٣٠ ألف شيكل في العام ٢٠١٠ من أموال المجهور، وانخفض هذا المبلغ إلى ١٦٥ ألف شيكل في العام ٢٠١٣.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إنه في أعقاب نشر تقرير المراقب، توجه

الفرع من ٢٦٠٠٠ عامل إلى ٢4٥٠٥ عامل، إلا أن الحكومة عادت وقررت إبقاء الكمية المحددة كما هي (٢٦٠٠٠ عامل) وتحويل الخفض المخطط له إلى الأعوام القادمة. وتقضي الخطة الحكومية بإجراء خفض تدريجي سنوي بنحو ١٥٠٠ عامل أجنبي في فرع الزراعة، وصلاً إلى وضع يكون فيه عدد العمال الأجانب العاملين في هذا الفرع بحلول العام ٢٠١٦، حوالي ١٨٩٠٠ عامل. في البداية التزمت الحكومة بالهدف الذي وضعت لنفسها على هذا الصعيد، إذ انخفض عدد الأجانب العاملين في فرع الزراعة بصورة قانونية في تشرين الأول ٢٠١٣، إلى ٢٠٧٧٦ عاملاً، غير أن عدد العمال الأجانب العاملين في هذا الفرع عاد ليرتفع في تشرين الأول ٢٠١4 إلى ٢١٨٧٩ عاملاً.

ثأنيًا: سياح من دون تأشيرة سارية المفعول

توجد في إسرائيل مجموعة كبيرة من الأجانب الذين دخلوا إلى الدولة كسياح، وما زال هؤلاء يعيشون فيها حاليا من دون تأشيرة قانونية سارية المفعول. ووفقا لتقدير جهات مهنية في وزارتي الداخلية والاقتصاد، فقد بقيت الغالبية الساحقة من هؤلاء «السياح» الذين قدموا إلى إسرائيل من دول غير متطورة، من أجل العمل. وتواجه السلطات الإسرائيلية صعوبة في إبعاد هؤلاء الأجانب (المقيمين في إسرائيل بصورة غير قانونية) نظرا لصعوبة العثور عليهم أو معرفة مكان إقامتهم وتواجدهم، خلافا لـ«المتسلسلين» والعمال الأجانب القانونيين الذين يتواجدون في أماكن إقامة وعمل معروفة للسلطات.

ووفقا لتقديرات يجريها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي لكمية السياح الذين وصلوا البقاء في إسرائيل من دون تأشيرة إقامة سارية المفعول، فقد ارتفع عدد هؤلاء السياح بشكل دائم خلال الفترة الممتدة بين العام ١٩٩٥ و٢٠١١ والعام ٢٠٠١ (والذي ظل عددهم في نهايته (نهاية ٢٠٠١) رقما قياسيا بلغ ١٣٩ ألف سائح من دون تأشيرة سارية المفعول، وظل عدد مثل هؤلاء السياح يتراوح بين هبوط وصعود طوال الأعوام اللاحقة، وبحسب تقديرات مكتب الإحصاء المركزي، فقد بلغ عدد السياح الأجانب الذين تواجدوا في إسرائيل في نهاية العام ٢٠١٣، من دون حيازة تأشيرة سارية المفعول، حوالي ٩٠ ألف سائح. ويعزى التذبذب في كمية السياح من دون تأشيرة سارية المفعول، إلى عاملين رئيسيين، أولهما الوضع الأمني في دولة إسرائيل، والثاني السياسة التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد.

ويتبين من معطيات نشرها مكتب الإحصاء المركزي أن عدد السياح المتواجدين من دون تأشيرة سارية المفعول انخفض بصورة ملموسة في فترة موجة الهجمات المسلحة (الانتحارية) التي شهدتها إسرائيل في السنوات الأولى من الألفية الثانية، في المقابل عادت كمية هؤلاء السياح إلى الارتفاع تدريجيا ابتداء من العام ٢٠٠٥، ليصل عددهم في العام ٢٠٠٨ إلى ١٠٧ آلاف سائح من دون تأشيرة سارية المفعول. وفي أعقاب قرار اتخذته حكومة إيهود أولمرت في آب ٢٠٠٨ بشأن إبعاد الماكثين في إسرائيل بصورة غير قانونية، أخذ عدد السياح الأجانب المتواجدين في الدولة من دون تأشيرة سارية المفعول، يتقلص تدريجيا، لكن عددهم انخفض عمليا فقط بحوالي ١٧ ألف شخص، ومن هنا يقدر عدد السياح الأجانب الذين يقيمون حاليا في إسرائيل بدون تأشيرة سارية المفعول بحوالي ٩٥ ألف شخص، من بينهم أكثر من ٦٠٪ (حوالي ٥٥٣٠٠ سائح) قدموا إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، وهو ما يساعدهم ويسهل عليهم الاندماج في المجتمع الإسرائيلي (والبقاء للعمل في إسرائيل) الذي يتألف من مجموعة كبيرة من المهاجرين الروس ومن دول الاتحاد السوفييتي سابقا.

إسرائيل تترقب قرار المستشار القانوني للحكومة بشأن التحقيق حول قضية مصروفات منازل تنتياهو!

الانطباع العام لدى الشرطة: حتى في حال وصول هذه القضية إلى سقف جنائي فإن الحديث يدور حول مستوى جنائي هو الأكثر انخفاضاً

تنتياهو إلى المحامي يعقوب فايزوب واستأجر خدماته.

ويعتبر فايزوب أحد أبرز المحامين الجنائيين في إسرائيل.

والجدير بالذكر أن المحامين فايزوب وفاينشتاين، المستشار القانوني الحالي للحكومة، كانا قد مثلا تنتياهو في شبهات فساد خلال ولايته الأولى، وقد أغلق ملف التحقيق فيها في العام ٢٠٠٠.

تنتياهو وزوجته سيضطران إلى الإدلاء بإفادات

ليس واضحا في هذه الأثناء ما هو وضع تنتياهو وزوجته من الناحية القانونية في هذه القضية. لكن مصادر في وزارة العدل الإسرائيلية قالت لوسائل إعلام إن التقديرات هي أنه في حال تقرر فتح تحقيق جنائي، فإن الزوجين تنتياهو سيضطران إلى الإدلاء بإفادة، وأنه في هذه المرحلة تتركز الشبهات الجنائية في المستوى الإداري لمنزل رئيس الحكومة، وأن نائب مدير عام منزل رئيس الحكومة لشؤون العقارات والموارد البشرية، عزرا سايدوف، هو الذي يتوقع أن يكون في مركز التحقيق.

ويشار إلى أن سايدوف مقرب من الزوجين تنتياهو، وقال نفتالي في تصريح مشفوع بالنقسم قدمه ضمن دعواه إلى محكمة العمل في القدس، إن سايدوف «يعرف كيف يساعد ويدور الزوايا الحادة عندما طوبل بتفتيد ذلك»، وإن سايدوف أصدر تعليمات بإصدار فواتير مزورة. ويشتهب سايدوف بأنه أبغ نفتالي كيف التحقيق معه ليلة الخميس- الجمعة الماضية، مواد تتعلق بسايدوف الذي يتوقع أن يكون من بين الذين سيسندعون للتحقيق. ويتفرع التحقيق في هذه القضية إلى ثلاثة فروع: أولاً، التحقيق حول ما إذا كانت سارة تنتياهو قد أصدرت توجيهات بنقل هدايا رسمية من منزل الرسمي إلى منزل العائلة، ووفقا لادعاء نفتالي، والفرعان الأخران للقضية يتعلقان بأثاث الفندق ورهنية الزجاجات الفارغة. وتشير التقديرات إلى وجود جوانب جنائية في أخذ سارة تنتياهو رهنية الإزجاجات الفارغة التي جمعها مستخدمو المنزل بموجب تعليماتها، لكن بسبب إعادة المبلغ فإن ثمة إشكالية في إثبات ارتكاب مخالفة جنائية.

وفيما يتعلق بظلوع تنتياهو نفسه في القضية، فإن السبب المركزي لطلب إفاداته سيكون على ما يبدو متعلقا بمسألة تشغيل الكهربائي الفني آفي فحيفا، وقدر خبراء قانون بان التحقيق سيدقق في ما إذا كانت هناك علاقة بين كون فحيفا عضوا في اللجنة المركزية لحزب الليكود وبين تشغيله في منزل تنتياهو، ونقلت صحيفة «هارتس»، الأحد، عن ضابط كبير في الشرطة قوله إنه لا مفر من جباية إفادات من تنتياهو وزوجته، وأضافت الصحيفة أن الانطباع العام لدى الشرطة في أعقاب إفادة نفتالي هو أنه حتى في حال وصول هذه الإفادة إلى السقف الجنائي، فإن الحديث يدور حول مستوى جنائي هو الأكثر انخفاصاً.

